# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 575 ■ من 17 الى 23 أكتوبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

**احمد ايت بناصر :**

## أية سلطة للمؤسسة التشريعية في ظل نظام المخزن؟

## البرلمان الحالي هو بمثابة مسرحية لذر الرماد في الأعين وموجهة للخارج يمارس عبرها نوع من الديماغوجية

15

## الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تستنكر «الملتمس» التشريعي حول منح الجنسية المغربية

02

## الحركة الطلابية المغربية وتفاعلها مع الدخول الجامعي وإضرابات طلبة الطب

12

09 08 07

كلمة العدد:

# الدولة عاجزة تماما على تلبية المطالب المستعجلة للجماهير الشعبية

دأب الخطاب الرسمي على وسم شهر أكتوبر بالإعلان عن خطط الدولة للدخول الاجتماعي والسياسي، وهي عادة مكتسبة من أسلوب تسيير كرسته الدولة الفرنسية ببلادها وفي باقي مستعمراتها. هذه السنة، تم افتتاح الدورة الأخيرة من السنة « التشريعية» الجارية، بخطاب رئيس الدولة خصص كله لموضوع الصحراء والإشادة بالموقف الفرنسي ورئسها ماركون. هل نستنتج من ذلك، بان ليس للدولة انشغالات أساسية غير موضوع الصحراء، أم أن تطورات ملف الصحراء الغربية أصبحت جد مقلقة إلى حد أنها حجبت باقي القضايا الأخرى؟

لن نجانب الحقيقة إذا قلنا مع الكثيرين من المتابعين بان الحكم النهائي الصادر من المحكمة الأوروبية يعتبر حدثا سياسيا كبيرا خاصة مع ما يلزم به جميع دول الاتحاد الأوروبي من تطبيق وانضباط قانوني وسياسي.

إن محورة الدخول السياسي حول موضوع الصحراء هو في ذات الوقت توجيه للجميع من اجل إخضاع الأطراف السياسة والنقابية والجمعوية إلى الالتزام بالسلم الاجتماعي وتأجيل الخوض في غيرها من القضايا إلى اجل ووقت ليس هو الوقت الراهن.

ونحن نتابع هذه السياسة ونراقب تطبيقها عبر العقود الأخيرة، تزيد قناعتنا بأن مستوى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية بلغ درجة من التردي والتفاقم استدعت من جديد توظيف ملف الصحراء والوحدة الترابية من اجل شراء السلم الاجتماعي وفرض التضحية على الجماهير المفقرة لتحمل أعباء الغلاء وتدهور الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم والنقل وتفشي البطالة وانتهاك الحقوق في الشغل القار وفرض المزيد من الهشاشة من اجل تقليص وتخفيض الأجور وتسريح العمال والسماح بإغلاق وحدات الإنتاج وانتقال الرأسمال الى قطاعات يختارها لخدمة جشعه وسرقة عرق العمال والكادحين.

ان العناوين الكبرى لسياسات النظام القائم تتلخص في أمرين اثنين:

الأمر الأول يتمثل، في إطلاق اليد للبرجوازية الطفيلية الاحتكارية وملاك الأراضي الكبار في القيام بالأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية والمالية والفلاحية لتحقيق اكبر قدر من الإرباح خدمة لمصالح أسيادهم وشركائهم الأجانب، ومن بينهم الرأسمال الصهيوني الخارج بوقاحة للعلن في السنوات الأخيرة. ولأنها برجوازية متعطشة للربح السريع والفاقدة للروح الوطنية، فإنها هي من تتحمل مسؤولية الغلاء، وتدمير الثروة المائية، وتسبب العطش وتساهم في تفاقم الجفاف وآثاره على البلاد. هي من تفرط في السيادة الغذائية لشعبنا ولأمنه الطاقي والصحي.

الأمر الثاني يتمثل في إطلاق يد كمشة من محترفي السياسة سماسرة الانتخابات لجعل البرلمان بمجلسيه: مجلس النواب ومجلس المستشارين مجرد غرفة تسجيل تمرر عبرها القوانين والتشريعات التي تحمي البرجوازية الطفيلية الاحتكارية وملاكي الأراضي الكبار، وتدوس على حقوق الطبقة العاملة. هكذا تم السكوت عن مشاريع القوانين المدرجة في جدول أعمال البرلمان حتى لا يفهم البعض بأن هناك تدخل في إرادة هذه المؤسسة، ولكن في الحقيقة هو تزكية وتشجيع على اصطفاف هذه المؤسسة إلى جهة معادية لمصالح الطبقة العاملة وجميع الطبقات والفئات الاجتماعية المضطهدة والمفقرة. وفي ذلك، الإمعان في إفراغ الحوار الاجتماعي الأخير من كل مضمون يمكن تفسيره لصالح الشغيلة ولصالح الملفات التي دافعت عنها المركزيات النقابية.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي، نعبر عن استنكارنا وفضحنا لسياسة الكيل بمكيالين والتي تغدق على البرجوازية الطفيلية الاحتكارية كل الدعم المالي والتشريعي المزيد من الهدايا، وفي المقابل إثقال كاهل الطبقة العاملة والكادحين بالغلاء، وبسن القوانين الرجعية لفرض السلم الاجتماعي، والتضحية بمستقبل بلادنا ورهنه للقوى الامبريالية- الصهيونية والرجعية العربية. إننا واثقون بان كل هذه السياسات المطبقة من طرف النظام، ليست إلا حيل ومراوغات مفضوحة، لكي تتهرب الدولة من واجباتها تجاه المطالب الملحة والحيوية لجماهير شعبنا التي سقطت في أتون الفقر، بشكل لن تعرفه البلاد على مر العقود منذ إعلان الاستقلال الشكلي.

اما بالنسبة للقوى المناضلة نرى أن المطلوب منها في هذه المرحلة:

+ الانخراط بقوة في الحراكات والنضالات الشعبية والعمالية والعمل على تجذيرها وتنظيمها وتوجيهها لتصب في المجرى العام للتغيير.

+ تقوية النضال الوحدوي بين مكونات وقوى الشعب المختلفة في أفق بناء الجبهة الشعبية السياسية الواسعة لتغيير موازين القوى لمصلحة التغيير.

+ تقوية وتطوير أدوات النضال الجماهيري النقابية والحقوقية والجمعوية... +التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.


annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

**السحب**: Anteprima

## مع مقاومة شعبنا وقواها ومشروعه الوطني التحريري وضد كل المُشككين والساقطين وطنيًا وأخلاقيًا

# عريضة وإعلان موقف بمناسبة مرور سنة على انطلاق طوفان الأقصى

يتزامن إطلاق هذه العريضة وإعلان هذا الموقف، مع مرور عام على معركة/ملحمة طوفان الأقصى المجيدة، التي شكلت تطورًا نوعيًا في مواجهة المشروع والوجود الصهيوني – الغربي – الإمبريالي في قلب وطننا العربي وأرضنا الفلسطينية؛ انطلاقًا من الحق التاريخي والطبيعي والإنساني والقانوني؛ المكفول لشعبنا لإنجاز مشروعه الوطني التحريري، والتمتع بالحرية والاستقلال وتقرير المصير على كامل تراب وطنه الفلسطيني، وهنا نعلن اصطفافنا ووقوفنا إلى جانب هذا الحق ومعه، كما الحق في المقاومة بأشكالها كافة؛ ثقافة ونهجًا وأسلوبًا وحيدًا، لتحقيق أهدافنا الوطنية والقومية.

في المقابل، نُشهر موقفنا ضد كل الأصوات التي ما تزال تطلق أسهم التشكيك والأكاذيب والمعاداة للمقاومة وقواها ومحورها، رغم كل التضحيات الجسام التي قدمتها، وآلاف المقاتلين الشهداء الذين رسموا ويرسمون طريقها، والعمليات النوعية، على كل الجبهات ضد العدو الصهيوني وحلفائه، حيث بلغت صفاقتهم وسقوطهم الوطني والأخلاقي؛ حد وقوفهم في الجبهة المقابلة، لنضال وكفاح أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني التحريري، بوصفهم للمقاومة وعملياتها الجريئة والشجاعة، منقطعة النظير التي يُظهرها المقاتلون على امتداد ساحاتها، بأنها: مسرحية وأفلام فيديو مفبركة، ومقاومة كرتونية، وصولًا إلى التناغم مع ما يطرحه العدو وإعلامه المنهج؛ سياسيًا وأمنيًا ودعائيًا، ضد قوى ومحور المقاومة، بكافة مسمياتها ومواقع وجودها.

إن التشكيك بالمقاومة، والسخرية منها، والعداء لها، وتجاهل تضحياتها العظيمة؛ بلغ مداه الأقصى المريع، عند بعض من المثقفين والكَتبة والمرتزقين، بتحميل المقاومة وزر المقتلة والإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة، كما تحميل المقاومات في لبنان واليمن وسوريا والعراق استجلاب ردود العدو الصهيوني وحلفه المعادي. ولقد ازداد سعير سقوطهم؛ الوطني والأخلاقي، بعد رد إيران الكبير والمؤلم للكيان الصهيوني، على اغتيال القائد الشهيد إسماعيل هنية على أراضيها، وسماحة الشهيد القائد حسن نصرالله، وكل قادة المقاومة، وتأكيدًا منها على دورها الفاعل، ضمن محور المقاومة ووحدة ساحاتها، وهذا ما أكدته أيضًا عمليات الالتحام البطولي لمقاتلي حزب الله والمقاومة اللبنانية، على طول جبهة الجنوب، واعتراف العدو بخسائره المتعددة، وفضح أكاذيبه عبر الفيديوهات المسرّبة، وصور الأقمار الصناعية، لمطاراته المدمرة، وبتواصل وتناغم كاملين مع جبهات/ساحات اليمن وسوريا والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة في مقدمتها، وكل من يقف مع نضال ومقاومة وحقوق شعبنا الفلسطيني، ليخرج علينا الكَتبة ومدعي الثقافة والغارقين في وحل التسويات مع العدو والخاضعين لأنظمتهم وإعلامها الشريك في العدوان، وغيرهم، من العاملين في مراكز الأبحاث المشبوهة، ومن لديهم موقف مسبق من المقاومة؛ فكريًا وسياسيًا، والداعين للاعتراف بالكيان الصهيوني، والتسليم بحق له، في أرضنا العربية الفلسطينية. ويطعنون في موقف ودور؛ داعمي وشركاء شعبنا ومقاومته بالدم والسلاح، وعليه؛ فإننا نحن الموقعين أدناه، نؤكد على ما يلي:

أولًا: تأييدنا الكامل لكل قوى المقاومة في فلسطين وعلى امتداد ساحاتها وجبهاتها الرسمية والشعبية، في منطقتنا وعموم كوكبنا، ضد المشروع والوجود الصهيوني – الإمبريالي في قلب وطننا العربي.

ثانيًا: نعلن موقفنا الواضح والصريح بالالتحام والوقوف؛ جنبًا إلى جنب، مع أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، ضد المقتلة وحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وشعوب أمتنا ومنطقتنا، في لبنان واليمن والعراق وسوريا وإيران، في وجه الاعتداءات الصهيونية – الغربية – الإمبريالية، والتهديد والوعيد ضدها.

ثالثًا: ضرورة استمرار المقاومة للوجود والمشروع الصهيوني وداعميه وحلفائه وشركائه، بأشكالها كافة، كموقف وفعل مبدئي، على طريق تفكيكه ودحره من قلب وطننا العربي الفلسطيني وعموم منطقتنا، كشرط أساسي؛ لتحقيق حريتها واستقلالها وحفظ ثرواتها وإنجاز وحدتها وإرساء السلام والعدالة في ربوعها.

رابعًا: في ضوء ما سبق، ندعو أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، إلى إعلان موقف صريح وواضح؛ جماعي وفردي، ضد كل مَن يقفُ، في صَف العدو الصهيوني وحلفه المعادي، ومرتزقي السياسة والثقافة، والخارجين على موجبات ما تقتضيه مفاهيمنا الوطنية والقومية والإسلامية، في رفض الاحتلال والعدوان والهيمنة، والواضحين في معاداتهم للمقاومة وقواها وحق شعبنا في وطنه كاملًا، كما الحق في رفض المشروع والوجود الصهيوني – الغربي – الإمبريالي في عموم منطقتنا، ومقاطعتهم وطنيًا واجتماعيًا والتشهير بهم وفضح مواقفهم واصطفافهم وأكاذيبهم وافتراءاتهم وتخرساتهم؛ فمسألة الوقوف في جبهة العدو وعلى ذات قاعدة أهدافه، ليست مسألة، وجهة نظر أو نقد موضوعي – صحيح، بل هي تحديد لمواقعهم الفكرية والسياسية والأمنية بالأساس.

تم توقيع العريضة من طرف شخصيات من أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا وافريقيا وآسيا...، منهم رؤساء دول سابقين ووزراء ومسؤولين بمنظمات دولية ومفكرين وسياسيين...

# الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تستنكر «الملتمس» التشريعي حول منح الجنسية المغربية

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، يوم السبت 12 أكتوبر 2024، اجتماعا عاديا خصص لتدارس المستجدات ومواصلة تنفيذ برنامج العمل، موازاة مع دخول الهجمة العدوانية غير المسبوقة، سنتها الثانية على التوالي إثر انطلاق ملحمة طوفان الأقصى التي تتواصل متوهجة، حيث تتسم المقاومة بالصمود والقتالية في كل أماكن تواجدها بما في ذلك بقلب الكيان عبر العمليات الاستشهادية الفردية الجريئة.

أما في بلادنا، فلا زال النظام المخزني مصرا على مواصلة تطوير علاقاته بالكيان الصهيوني التي تحولت إلى حماية صهيونية أو استعمار جديد؛ ولعل أهم العلامات الأخيرة الدالة على هذا التوجه، المسلسل التليفزيوني «ناس لملاح» الذي تبثه القناة الثانية وشاركت فيه الصهيونية إيفا كادوش التي لا تتورع في الدعاية لفائدة جيش الاحتلال ولحرب الإبادة لغزة. كما يدخل في هذا الإطار أيضا ما تمت تسميته «ملتمس في مجال التشريع يقضي بمنح الجنسية المغربية لجميع أبناء وأحفاد اليهود المغاربة» المناقض لقانون الجنسية المغربية بشكل تام.

بناء على ما سبق، فإن السكرتارية الوطنية، إذ تنوه من جديد بنجاح فعاليات تخليد الذكرى السنوية الأولى لملحمة طوفان الأقصى (المسيرة الشعبية واليوم الوطني السابع عشر)، تعلن ما يلي:

1.تدعو كل فروعها ومكوناتها إلى مواصلة النضال في عمق الشعب، دعما للمقاومة ومن أجل إسقاط التطبيع، مع التركيز على المقاطعة الأكاديمية في الجامعة والمعاهد العليا بمناهضة أي تعاقد مع جامعات الاحتلال والاقتصادية للمقاولات والعلامات التجارية المرتبطة بالاستعمار الصهيوني وكل أشكال المقاطعة. كما تهيب بالجميع إلى التعبئة لإنجاز برنامج الجبهة النضالي والإشعاعي والتنظيمي (وعد بلفور، اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ملتقى الفروع يوم 23 نونبر المقبل...)

2.تشيد برفض طلبة جامعة محمد السادس مشاركة أحد الصهاينة في تأطير ندوة بالجامعة وإلغاء الإدارة للنشاط.

3.تعلن قرارها بتنظيم وقفة احتجاجية ضد متجر كارفور بسلا يوم 25 نونبر 2024، وهو اليوم الذي يصادف مرور ذكرى سنة على الوقفة الشعبية التي نظمتها الجبهة أمام هذا المتجر وتم قمعها ومتابعة 13 مناضلا من مناضلي جبهتنا وتخبر أن الجلسة السادسة من مسلسل محاكمتهم ستتم يوم الخميس 17 أكتوبر الجاري.

4.تعلن قرارها كذلك، بتنظيم وقفات احتجاجية أمام مقر القناة الثانية بكل من الرباط والدار البيضاء وسيتم الإعلان لاحقا عن تاريخ هذه التظاهرات.

5.تستنكر الملتمس التشريعي المشار إليه معتبرة إياه مبادرة ممسوخة ويائسة يراد من خلالها التأكيد من طرف جوقة المطبعين المتصهينين على التمادي في التطبيع الشامل وفتح الباب على مصراعيه للصهاينة؛ مؤكدة على ضرورة التزام الدولة وأجهزتها بتطبيق قانون الجنسية المغربية الذي ينص في الباب المتعلق بفقدان الجنسية والتجريد منها على سحب الجنسية من «المغربي الذي يؤدي مهمة أو يشغل وظيفة في مصلحة عمومية لدولة أجنبية أو في جيش أجنبي إذا كان شغل هذه المهمة أو الوظيفة يتعارض مع المصلحة الوطنية، ويحتفظ بها أكثر من ستة أشهر بعد ما تنذره الحكومة المغربية للتنازل عنها».

**السكرتارية الوطنية:**
**12 أكتوبر 2024**

# اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي FNE التوجه الديمقراطي

## – تَستنكر بشدة الطرد التعسفي من العمل ضد خمسة مربين بإقليم تاونات؛

## – تُحمل المسؤولية الكاملة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة فيما تعيشه شغيلة التعليم الأولي «العمومي» من مظاهر البؤس والحرمان والإقصاء والقهر؛

## – تَدعو جميع المربيات والمربين إلى المشاركة القوية في الوقفة الاحتجاجية بالرباط باب الرواح أمام وزراة التربية: الإثنين 21 أكتوبر 2024 س 11 صباحا.

في سياق متسم بالارتجالية في تسيير أقسام التعليم الأولي وتدبير وضعيات شغيلته من مربيات ومربين وأطر مُشرفة، وبعد دخول مدرسي مختل بفعل استمرار استهداف الاستقرار النفسي والوظيفي لشغيلة التعليم الأولي، من خلال سيادة منطق التهديد والوعيد وقهر المربيات والمربين، في ظل شروط عمل غير لائقة، تنضاف إلى هزالة الأجور؛ أجور العار التي بالكاد تلامس الحد الأدنى للأجر، مع طرد مربية وأربعة مربين من العمل بإقليم تاونات، دليل غياب إرادة حقيقية لتجاوز مختلف الاختلالات والمشاكل التي يعيشها هذا القطاع على الصعيد الوطني.

وبعد سلسلة من اللقاءات مع الإدارة المركزية للمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي FMPS همت تدارس قضايا شغيلة التعليم الأولي، توجت بالاتفاق المشترك بتاريخ 8 دجنبر 2023 وضمنه التزام المؤسسة باحترام الحريات النقابية، وحيث أن المؤسسة أقدمت على خرق هذا الحق الكوني والدستوري، واعتمادها على تقارير كيدية لا تمت بالواقع بصلة بالطرد التعسفي من العمل ضد خمسة مربيين من إقليم تاونات: صباح مشوان عضوة الكتابة التنفيذية للجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي، والمربي اسماعيل المجهيد المناضل في صفوف الجامعة الوطنية للتعليم FNE وثلاث مربين آخرين، ما نعتبره تضييقا وحربا هوجاء من المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي على الحق في الانتماء والنشاط النقابيين.

إن الكتابة التنفيذية للجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي FNE تتابع هذا السياق الكارثي على كافة المستويات وتداعياته الخطيرة على مصالح وأوضاع شغيلة التعليم الأولي المفروض عليها العمل بعقود الإذعان مع جمعيات مستثمرة في قطاع التعليم الأولي من بوابة الشراكة «المزيفة» مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة التي رفعت يدها عن التدبير المباشر للقطاع واختارت التدبير المفوض المكرس للهشاشة والاستغلال .

تبعا لما سبق تعلن الكتابة التنفيذية للجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE ما يلي:

1. إدانتها لسياسة التضييق الممنهجة على الحرية النقابية وعلى المربيات والمربين من طرف المؤسسات والجمعيات المفوض لها تدبير التعليم الأولي؛
2. استنكارها الشديد للطرد التعسفي من العمل ضد المربية صباح مشوان والمربي اسماعيل المجيهد وثلاث مربين بإقليم تاونات؛
3. احتجاجها القوي على المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي التي تفتك بالحريات النقابية لشغيلة التعليم الأولي، وتكرس عدم الإنصاف والتمييز واللامساواة واللاعدالة الاجتماعية في علاقاتها الشغلية؛
4. تحميلها المسؤولية الكاملة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في ما تعيشه شغيلة التعليم الأولي «العمومي» من مظاهر البؤس والحرمان والإقصاء والقهر؛
5. دقها ناقوس الخطر ونداؤها من أجل الكرامة والحق بدعوتها جميع أستاذات وأساتذة التعليم الأولي على صعيد وطننا المغرب الحبيب، لتجسيد الوقفة الاحتجاجية أمام وزراة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يوم الإثنين 21 أكتوبر 2024 على الساعة 11 صباحا.

عاشت كفاحات شغيلة التعليم الأولي، عاشت الجامعة الوطنية للتعليم صامدة مناضلة ومكافحة

عاشت اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطية FNE

## حزب النهج الديمقراطي العمالي
## فرع الدار البيضاء

# نداء

أيتها العاملات، أيها العمال،

تزداد وتيرة هجوم الباطرونا على الحقوق والمكتسبات العمالية بدعم وتشجيع من الدولة المخزنية؛ ولم يعد هناك سقف لجشعها واستهتارها بأوضاع الطبقة العاملة؛ ولا يقف الأمر عند حد عدم الالتزام بالقوانين الاجتماعية الحالية، على علاتها، بل تناور من أجل التخلي عن بعض المكتسبات التي تحققت في السابق بالنضالات العمالية.ولا تتردد في المغامرة بصحة وأرواح العاملات والعمال من أجل الرفع من أرباحها والقيام بعمليات واسعة للطرد التعسفي وتقليص ساعات العمل وتخفيض الأجور؛ وتحافظ على هذه السياسة بمبررات واهية. وتعتمد الطبقة البورجوازية على الدولة المخزنية ومختلف أجهزتها لحماية مصالحها وإخضاع الطبقة العاملة.

أيتها العاملات، أيها العمال،

إن الطبقة العاملة هي الوحيدة المؤهلة لمواجهة هذا الجشع البورجوازي وقيادة التغيير الديمقراطي الشعبي في أفق بناء المجتمع الاشتراكي؛ لذلك أعلنا في مؤتمرنا الخامس، الذي انعقد أيام 22 و23 و24 يوليوز 2022 بالرباط، عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تحت اسم «حزب النهج الديمقراطي العمالي».

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يجدد التأكيد على رفضه لسياسة الدولة المخزنية اللاديمقراطية واللاشعبية الخاضعة لما يريده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتحكم فيهما من طرف الإمبريالية الغربية والمعادية لمصالح الطبقة العاملة فإنه يدعوكن ويدعوكم إلى:

- تقوية وتوحيد النضالات العمالية دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة؛
- توسيع المشاركة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لقيادة الصراع الطبقي ضد البرجوازية الاحتكارية والملاكين الكبار للأراضي.
- تكثيف الانخراط في العمل النقابي للدفاع عن المطالب العمالية والتصدي لمشاريع القوانين المخزنية التكبيلية والتراجعية والمجحفة في حق العمال مثل مشروع قانون تكبيل الحق في الإضراب والمشروع التراجعي للنقابات، ومشروع تخريب أنظمة التقاعد والعمل على تعديل مدونة الشغل في اتجاه المزيد من «المرونة» لصالح الباطرونا والرأسماليين؛
- تعزيز وتوسيع التضامن العمالي مع المقاومة في فلسطين ولبنان.

ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني

الدار البيضاء 16 أكتوبر 2024

**مكناس:**

# رسالة من عاملة ب«سيكوميك» ضحية المادة 19 من مدونة الشغل إلى أبنائي الأعزاء

سعيدة: عاملة مشردة في شركة «سيكوميك» بمكناس.)

لازلت صامدة

أعرف جيدا أنني قصرت من جانبي تجاهكم،

حناني وحبي لكم لا يقدر بثمن، وأنتم على دراية بذلك.

بناي..

كما تعلمون، لقد شردونا، وجردوا منا كل مواصفات الأمومة، ثلاث سنوات ونحن نعيش كل أنواع المعاناة، حتى شوارع مكناس تعرفنا جيداً، وتصرخ معنا عندما نصمت،

صراخنا فاق الحدود، طرقنا كل الأبواب، راسلنا كل من له صلة بملفنا، تنقلنا من مدينة لأخرى.. لكن وعودهم الكاذبة تبخرت..

بناي..

كما تعرفون، أنا مشردة في الشارع العام لأكثر من ثلاث سنوات،

ذقت فيها مرارة الواقع، لا طعم لي بدونكم،

عيناي لا تنام، صدقوني إن قلت لكم، بأن قلبي معكم رغم بعدي عنكم،

بناي..

صدقوني إن قلت لكم بأننا عشنا طيلة هاته المدة كل أنواع التعذيب النفسي والجسدي،

الإرهاب النفسي اليومي، الهجوم المنظم من طرف عصابة الذل والعار،

تهجموا علينا وهم محميون، مدججين بكل أنواع الأسلحة من سكاكين وعصي..،

وحتى الأكواخ التي نصبت لمرضانا نهشوها، معتقدين بأن هاته الأكواخ هي التي تناضل وليس نحن،

بناي.. الكل تآمر على ملفنا، حتى العناصر الانتهازية النقابية التي كنا نناضل في إطار نقابتها لأكثر من ثلاثين سنة تاجرت في ملفنا، وأصبحت بوقا للباطرونا،

يحاكموننا زورا، يتهموننا بكل أنواع التهم،

ثلاث سنوات من التشرد، ثلاثة أشهر من الاعتصام في الشارع العام، تعلمت فيها معنى النضال والصمود،

تعلمت فيها معنى التضحية والصدق والوفاء،

بناي.. أنا هنا قوية، فلو جردونا حتى من ملابسنا، ومزقوا كل أفرشتنا المهترئة التي نصبت لمرضانا، سنبقى أوفياء للقضية،

بناي.. أحبكم رغم بعدي عنكم، وظروفي الصعبة والقاسية، فإنني أستحضركم ثانية بثانية،

بناي.. أنا لازلت هنا صامدة، قوية، رغم كل المؤامرات (مؤامرات النظام الرجعي، البيروقراطية النقابية، والباطرونا)،

فلو خيروني بين العودة إلى البيت محنطة بالثوب الأبيض أو مهزومة، سأختار العودة وأنا في نعشي وعلى أكتافكم يا بناي،

فالحياة إما أن تعيشها حرا، وإما مذلولا،

بناي.. قريباً سأعود إليكم وأنا منتصرة،

سأعود إليكم، لأعانقكم، فأعذروني إن تأخرت عنكم لأن الجلاد يتلذذ بمعاناتنا، وكل ما نملك هو صمودنا في الميدان.

(هاته تدوينة قمت بتدوينها وأنا في البرد، وتحت الأمطار، أتألم مرات ثم مرات، لأعانق الحياة من جديد بين أبنائي وبين أسوار بيتي،

فكل تحية من القلب إلى كل عاملات وعمال سيكوم ميك الذين أتقاسم معهم نفس مرارة الحياة القاسية والذين أصبحوا جزءا من أفراد الأسرة، وإلى كل المناضلين الشرفاء،

## القنيطرة:

### بيان الجمع العام لفرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في القنيطرة:

# شغيلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات في المنطقة، تطالب بتنفيذ الاتفاقات، وتعبر عن استعدادها التام للرد الوحدوي المناسب على تجاهل المطالب الملحة لشغيلة القطاع

عقد فرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في القنيطرة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل جمعه العام العادي يومه الأحد 13 اكتوبر 2024، بإشراف من الكتابة التنفيذية وحضور الكاتب العام للجامعة. و كان الجمع العام مناسبة لتقييم عمل الفرع على المستويات التنظيمية والنضالية وعلى مستوى الحوارات والاشعاع والإعلام، مع استحضار الاوضاع النقابية العامة والأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة عامة وشغيلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات خاصة، على الصعيدين الاقليمي والوطني. كما تناول اللقاء التحديات التي تواجهها الحركة النقابية المناضلة بسبب مناورات الحكومة من اجل تمرير مشروع قانون تكبيل الحق في الإضراب وضرب استقرار الشغل بتكريس الشغل الهش والتوظيف بالعقدة، وكذا أوضاع الفلاحين الكادحين في المنطقة، في مواجهة غلاء المعيشة وغلاء كلفة الانتاج في ظل توالي سنوات الحفاف.
وفي ختام هذا الجمع فإن الحضور يخبر الرأي العام المحلي والوطني والشغيلة الفلاحية والجهات المتدخلة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات في الاقليم بما يلي:

– ينوه بتشبث كافة مكونات شغيلة القطاع الفلاحي بوحدتها في اطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ويشد بتضامنها في مواجهة التضييق على الحريات النقابية والشطط في استعمال السلطة وضرب المكتسبات الشغلية في القطاع وباستعدادها للمساهمة في الرد الوحدوي على استمرار تجاهل أهم مطالبها.

– يطالب وزير الفلاحة بتفعيل التزاماته؛ وفيما يسجل بعض التقدم في حلحلة بعض الملفات على صعيد الوزارة، يطالب بالتعجيل بالتأشير على الانظمة الاساسية العالقة لدى وزارة الميزانية وفي مقدمتها النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والنظام الاساسي لمكاتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، واخراج مؤسسة الاعمال الاجتماعية في وزارة الفلاحة من الارتجالية وضعف الاداء ومضاعفة ميزانيتها بما يمكنها من الاستجابة للحد الادنى من انتظارات المنخرطين الناشطين والمتقاعدين وإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية للمحافظة العقارية.

– يجدد مطالبة وزارة الفلاحة بالإشراف الفعلي على تعميم ورش تحيين ومواءمة الأنظمة الاساسية على المؤسسات التابعة للوزارة بما يقود الى تحسين دخل مستخدمي هذه المؤسسات ويضمن تدبيرا أفضل لمساراتهم المهنية . ومنها المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والغرف الفلاحية والمياه والغابات وغيرها، وإنصاف موظفي وزارة الفلاحة والتعليم الفلاحي.

– ينادي الى وحدة العاملات والعمال الزراعيين في المنطقة لتعزيز الجهود الذي تبذلها الجامعة والنقابة الوطنية للعمال الزراعيين لفرض التوحيد المتفق عليه بين الحكومة والباطون والنقابات للحد الادنى للأجور بين جميع القطاعات بحلول سنة 2028 وإنهاء كافة أشكال التمييز ضدهم وفرض تطبيق قانون الشغل والضمان الاجتماعي على علاته.

– يعبر عن استغرابه واستنكاره لاستمرار احتجاز اتفاقية الشغل الجماعية التي اعدتها جامعتنا مع شركة مزارع المكرن لدى وزير التشغيل منذ أزيد من سنة ويحمله مسؤولية استمرار هذه الفضيحة.

–ينبه الى تدهور احوال الفلاحين الكادحين نتيجة للآثار الخطيرة للتغيرات المناخية وللسياسات الفلاحية التي تتجاهل الفلاحين الكادحين فيما تغدق الدعم السخي على كبار الملاكين الذين لم ينفذوا أيا من التزاماتهم سواء في مجال التشغيل أو في ضمان الحد الأدنى من غداء المغاربة، رغم استنزافهم موارد وثرواتنا المائية.

– يطالب بتخفيض كلفة الانتاج الفلاحي لفائدة الفلاحين الكادحين عبر دعم اسعار المحروقات والبذور والمبيدات الضرورية والاسمدة والعقاقير البيطرية ووضع برامج من أجل استخلاف القطيع الضائع ومراقبة اسواق ترويج المدخلات للحد من انتشار المبيدات والادوية الخطيرة والبذور والشتائل الفاسدة والتصريح لهم بحفر الآبار وتعميقها لانقاد مزروعاتهم وماشيتهم.

–يدعو لحماية اراضي الفلاحين السلاليين من النهب ويذكر بصمود سلاليي ركراكة ومولاي بوسلهام وسيدي لكامل وفلاحي تعاونية الليمونية، وانصاف سلاليي لعفايفة ويطالب بوضع حد المتابعات الانتقامية ضد الفلاحين الذين يتصدون لسرقة أراضيهم.

–يؤكد الجمع على الموقف الثابت لجامعتنا برفض أي مشروع تكبيلي للحق في الاضراب وأي تعديلات تراجعية لمدونة الشغل وأية منظومة جديدة للتقاعد تقوّض المكتسبات ولا تقوم على محاسبة الدولة والباطورنا على استحواذهما وتلاعبهما بودائع الأجراء طيلة عقود.

– يجدد تضامنه مع إخواننا الموظفين المتابعين ظلما في بنسليمان، وأخينا هشام لمحمدي من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، ومع عمال شركتي صاك وهالسطا في القنيطرة ومشرع بقصيري وعمال الضيعات التي كانت في حوزة الدهرم في سيدي سليمان، ضحايا التلاعب بأراضي الدولة الفلاحية باسم الشراكة، ويعبر عن مساندته لنضالات العاملات والعمال الزراعيين في بركان وسوس ماسة وسيدي قاسم والخميسات وبني ملال، واللكوس...

– يندد باستمرار تجاهل مطالب واحتجاجات الطبقة العاملة عموما ومنها الشغيلة الصحية وطلبة الطب وشغيلة قطاع الجماعات الترابية والتدبير المفوض والانعاش الوطني ومطالب فئات التقنيين والمتصرفين والمهندسين والبياطرة وحاملي الشهادات غير المدمجين في السلاليم المستحقة.

وختاما يعبر الجمع العام عن تضامن شغيلة القطاع من موظفي ومستخدمين وعمال زراعيين وفلاحين كادحين في الاقليم نساء ورجالا مع الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الابادة الصهيونية ويعتز بالانجازات البطولية للمقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الغطرسة الصهيونية المدعومة من طرف الامبريالية، ويطالب الدولة المغربية بإلغاء معاهدات التعاون والتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم.

**عن الجمع العام**

**يطالب وزير الفلاحة بتفعيل التزاماته؛ وفيما يسجل بعض التقدم في حلحلة بعض الملفات على صعيد الوزارة، يطالب بالتعجيل بالتأشير على الانظمة الاساسية العالقة لدى وزارة الميزانية وفي مقدمتها النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والنظام الاساسي لمكاتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، واخراج مؤسسة الاعمال الاجتماعية في وزارة الفلاحة من الارتجالية وضعف الاداء ومضاعفة ميزانيتها**

# شهداء المناجم

دائما عندما يستشهد عامل منجمي بجبل بوظهر أو جبل بوعروس تجتهد بورجوازية البلدة من أرباب المناجم الكبرى والسلطة وإدارة كاديطاف في إيجاد تخريجات كاذبة لتغيير معالم الحادثة على الأوراق وإنكار أية صلة لها بالمتفجرات يجتهدون جميعا لإيجاد التخريجات لهم؛ لرب المنجم للعامل المسؤول عن المتفجرات والذي يطلق عليه بُودْفِي ( سنأتي على شرح دوره في الواقع فيما يلي) وللإدارة كذلك ... يفكرون في إيجاد تخريجات لأنفسهم ولا أحد منهم يفكر في عائلة الشهيد وأطفاله ...

عبد الصادق بنعزوز

وكل الشهداء الذين تناثرت أعضاؤهم في فضاء المنجم بقوة المتفجرات التي أصابتهم، وفي محضر الوفاة تجد أنهم ماتوا في حادثة سير على الطريق !! أو بالأحرى يدونون أنه مات في المنجم بسبب سقوط في بئر أو سقوط أردام..!

ولماذا كل هذا التزوير ؟ لأن القوانين التي وضعتها الدولة للعمل بالمتفجرات صعبة جدا وغير قابلة للتطبيق وبدل المطالبة بتعديل القوانين وتبسيطها لتسهيل العمل تجد الناس يجمعون على إنكار حوادث المتفجرات حتى تستمر العملية دون كشف المخالفة المتفق عليها بالإجماع لقوانين الدولة المجحفة وغير المناسبة . طبعا والضحية هم أطفال الشهداء وعائلاتهم .

فإلى متى نسترخص حياة العمال ونضيع حق أطفالهم لكي نتستر على مخالفتنا الجماعية لقوانين الدولة غير المناسبة ؟ إلى متى سيدفع أبناء الشهداء ثمن صمتنا وعجزنا وتزويرنا؟

### 1-- معضلة المتفجرات والاستشهادات

مع كل استشهاد في جبل بوظهر/بني تجيت لابد من تزوير، فالدولة تمنح المتفجرات للعمال والصناع يومي الإثنين والخميس فقط، وهي تشترط على كل من حصل عليها أن يستعملها كاملة في نفس اليوم الذي أخذها فيه، فإذا حصل عامل المتفجرات (بودفي) على خمس كيلوغرامات منها مثلا فهي تحتوي على خمسين متفجرة ينبغي عليه إشعالها في يومها .. وإذا حصل على عشرة كيلوغرامات فينبغي عليه إشعال مئة متفجرة في نفس اليوم ... علما أن هناك مناجم تأخذ عشرين أو خمسة وعشرين كيلوغراما .. وعلما أن المناجم الكبرى كمنجم الوسط مثلا يحصلون على قنطار ونصف حتى قنطارين، (بين 1000 و1500 متفجرة ) وعليهم قانونيا أن يفجروها في نفس اليوم الذي حصلوا عليها فيه، وذلك لا يحصل طبعا ولو حصل يوما لتحولت بني تجيت إلى أطلال .

اشترطت الدولة على الدركيين أن يرافقوا كل حامل متفجرات ويتأكدوا من إشعاله ما حصل عليها في نفس اليوم، ويتم توقيع محضر يثبت ذلك .

طبعا، لا أحد ينضبط لهذه القوانين المجحفة والمستحيلة التطبيق، فالمنجميون يعملون بالمتفجرات بشكل يومي والدركيون يؤمنون بأن مرافقة حاملي المتفجرات والتأكد من إشعالها هو ضرب من الخيال، إذ إن الأمر يقتضي جيشا من الدركيين الخاضعين لتكوينات تؤهلهم من دخول المناجم العميقة والتعامل مع البارود.

إذن، القوانين غير مناسبة بإجماع الجميع، والحل الجاري به العمل هو الكذب المتفق عليه بالإجماع كذلك، فالسلطة توقع المحضر مع حامل المتفجرات وهي تعلم أنه لم يشعلها كاملة، وتسير الأمور على ما هي عليه بدون مشاكل ما عدا عندما تحصل حوادث شغل بسبب البارود .

فإذا حصلت الحادثة يوم الثلاثاء أو الأربعاء أو السبت والأحد ...فرب المنجم والعمال والدركيون وكل ألوان السلطة يتحدون جميعا في الاتفاق على صيغة ما، كيفما كانت هذه الصيغة/التخريجة، فقط لا ينبغي أن تقر بحصول الحادثة بسبب البارود، كيف لا يسعون لذلك وقد وقعوا جميعا على استعمال المتفجرات في يومها!

إن استشهد ضحية الحادثة ( وذلك ما يحدث في الغالب) فإنهم لا يذكرون المتفجرات، وإن انفضحت الأمور ولم يكن هناك بد من ذكرها فهم يصرحون بأنها الوفاة كانت نتيجة متفجرة قديمة لم تشتعل في حينها وهي ما نطلق عليها محليا (مينة مانكة) لكي لا تتحقق الدولة من أن أجهزتها محليا والعمال ورب المنجم قد خالفوا قوانينها بالإجماع .

والحقيقة أن هذه المخالفة لا تقتصر على المناجم التي حصلت بها حوادث، بل إن الأمر عام في بني تجيت، وبدل مطالبة الدولة بتعديل وتسهيل القوانين تجنبا للحوادث، ترى الناس يفضلون تزوير الحقائق والتستر على الوقائع، وإن كان ذلك يتم دائما على حساب أرواح الشهداء وحقوق أراملهم وأيتامهم، حقوقهم التي تضيع ليستمر السادة المنجميون في التستر والاستغلال بلا حسيب ! هكذا صارت دماء الشهداء رخيصة إلى هذا الحد أمام جشع المنجميين وإجحاف قوانين الدولة .

فبالنسبة لآخر شهيد سقط بمناجم بوظهر وهو المرحوم محمد السعيدي ( شاب في مقتبل العمر أب لثلاثة أطفال) وقد سقط شهيدا يوم السبت أو الأحد، فكان لابد من تزوير الحقائق سيرا على ما جرت عليه العادة، فماذا سيدونون في محضره ؛ إما سيقولون لقد أصيب بعد اشتعال متفجرة قديمة (مانكة) أو سيقولون لقد مات من المفاجأة والخوف بعد الانفجار ... أو سيقولون أي شيء يخرجهم من المعضلة، أي شيء على الإطلاق إلا الحقيقة المرة التي لا يرغب أحد في قولها .

للمزيد من التوضيح، نتطرق لموضوع بطاقة المتفجرات بين الإدارات والواقع، حتى يتبين للرأي العام المتابع من المستفيد الذي لا يقوم بأي عناء ويأخذ الكثير ومن الضحية الذي يقدم كل شيء في أخطر المواقع مقابل الحصول على الحد الأدنى الذي يمكنه من العيش.

### 2- بطاقة المتفجرات

«البُودْفّي» كلمة معربة من اللغة الفرنسية، وأظنها مشتقة من اللفظ الفرنسي «poudriere»، أو ما يطلق عليه محليا «بُودْرِيَّة» وهو المكان الذي تخزن فيه بودرة البارود والمواد المتفجرة والمشتعلة، إذ أن لفظ « بودفي» يشير في اللهجة المحلية لساكنة البلدات المنجمية إلى حامل بطاقة المتفجرات الذي يتكلف بنقل هذه المواد من « البودرية» مكان التخزين إلى المنجم مكان العمل . وفي اللسان الشعبي كثيرا ما تم استبدال حروف أصلية في الكلمة بحروف أخرى عند تعريبها، كقلب التاء طاءً في الديمقراطية أو قلب اللام نونا في قولنا «كابران» .. وأمثلة ذلك كثيرة .

هذا «البودفي» في المناطق المنجمية هو صانع منجمي حامل لبطاقة المتفجرات يشتغل في منجم لصالحه أو لصالح شراكة يكون عضوا فيها، وقد يكون البودفي مجرد عامل أجير يعمل ببطاقة المتفجرات التي يحملها، فتكون مهمته هي نقل المتفجرات من مكان التخزين مباشرة إلى مكان العمل وإشعالها في نفس اليوم وتوقيع محضر بذلك عند السلطة بمجرد عودته. وعلى عناصر الدرك الملكي مرافقة البودفي منذ انطلاقه والتأكد من إنجاز التفجير فعليا في كل المناجم التي تنقل إليها هذه المواد المتفجرة .و هذا كله هو ما سبق أن وصفته في التدوينة السابقة بالمهمة المستحيلة في ظل الظروف الراهنة، لأن المتفجرات ليست متاحة بشكل يومي، بل بشكل أسبوعي وإن عناصر الدرك القليلة لا تستطيع مواكبة جميع المناجم والتأكد من إنجاز التفجيرات بها، ففي منطقة بني تجيت أكثر من 300 رخصة منجمية نشيطة ومتفرقة على مساحات شاسعة.

هكذا على البودفي أن يحمل المتفجرات التي تكفي لأسبوع واحد على الأقل، لكن عليه أن يشعلها كاملة في يوم واحد !! هذه المفارقة تجعل هذا البودفي، صانعا كان أو عاملا، أمام أحد خيارين : إما العمل ليوم واحد في الأسبوع أو يومين، وذلك لن يؤهله حتى لتسديد ثمن المتفجرات، أو عليه أن يخالف القانون ويخزن المتفجرات ليستعملها في الأيام المقبلة كلما اقتضت الحاجة ذلك ويُمضي محضرا مزورا يفيد باستهلاكها في نفس اليوم ليدخل دوامة العمل العشوائي من وجهة نظر القانون، وليفقد أريحيته في العمل بفعل المخاوف الدائمة .

وإذا كانت هذه المفارقة لا تترك للعمال والصناع المنجميين سوى هذه الخيارات، فهي تضع عناصر الدرك أيضا أمام أحد خيارين : إما التحول لعمال منجميين ومرابطة الجبال حيث توجد المناجم وإما نهج تاكتيك العين البلاستيكية « عين ميكة» وإنجاز المحضر المزور الذي يفيد باستهلاك المتفجرات في يومها، وهذا كله يأتي في إطار ما وصفته في التدوينة السابقة بالكذب المتفق عليه والمتوافق عليه والمسكوت عنه من طرف جميع الأطراف، إنه كذب مقبول ومرغوب لنتجاوز أزمة القانون غير الملائم...

هذا الكذب المتعارف عليه وإن كان ينجينا من عراقيل القانون في الأيام العادية، فهو يضعنا أمام إشكالات عويصة في الأيام المرة العصيبة، وغالبا ما تكون دماء الشهداء وهوس العامل البودفي ثمنا للخروج المؤقت والسلس من تلك المشاكل التي لا تنتهي هنا، بل لها تمظهرات أخرى تزيد الطين بلة، وذلك ما سنأتي على توضيحه لاحقا.

يتبع

**إن استشهد ضحية الحادثة ( وذلك ما يحدث في الغالب ) فإنهم لا يذكرون المتفجرات، وإن انفضحت الأمور ولم يكن هناك بد من ذكرها فهم يصرحون بأنها الوفاة كانت نتيجة متفجرة قديمة لم تشتعل في حينها وهي ما نطلق عليها محليا ( مينة مانكة ) لكي لا تتحقق الدولة من أن أجهزتها محليا والعمال ورب المنجم قد خالفوا قوانينها بالإجماع .**

# في استجلاء ما وراء الأكمة

التيتي الحبيب

لكل فترة أكمة تحجب النظر او الشجرة التي تمنع رؤية الغابة. وهذه هي الحالة اليوم لما نتطلع إلى ما يجري ببلادنا. هناك ما يحجب النظر أو يقلص الرؤيا وتصبح نظرة الواحد منا جزئية ونظرتنا أجمعين مفككة غير مترابطة تؤدي لوعي متشظي ومغلوط.

مرد هذه الحالة هو نتيجة ما تقدمه الدولة وأجهزتها الإعلامية والسياسية والإيديولوجية لما تسلط الضوء على جزئية معينة او تخلق ظاهرة بعينها وتوجه الإعلام نحوها. انه التحكم في الرأي العام وتشتيت الانتباه من اجل أبعاده عن أسباب الظواهر وعلاقاتها المتشابكة الواحدة مع الأخرى. من جملة هذه الاكمات وأهمها يمكننا سرد موضوع التنظيم المشترك لكاس العالم في كرة القدم إلى جانب اسبانيا والبرتغال. من بين هذه الاكمات أيضا حملة الاعتقالات والمحاكمات لبعض الفاسدين وأخيرا تنظيم حملة الهجرة الجماعية للفنيدق للمئات من الشباب قصد الهجرة إلى سبتة ومليلية أو إلى أوروبا.

ففي كل مناسبة من مناسبات إطلاق حملة إعلامية أو سياسية لخلق الشجرة التي تحجب الغابة وحتى لا يسقط المواطن/ة في فخ التحكم وعسل الدماغ وجب على القوى المناضلة والإعلام المناضل التنبيه إلى الفخ وفضح وتعرية ما يراد ستره.

نحن هنا بصدد الإشارة والتنبيه إلى المنهج والى الطريقة التي علينا جميعا التسلح بها عند النظر الى الساحة السياسية وما يعتمل بها. والمدخل الأساسي نراه في كشف الخطاب الرسمي للدولة وأجهزتها المتعددة والنظر إلى الاكمة وتبيانها لكي نتجاوزها ونتطلع إلى الوضع العام في ترابطاته.

فالنظام يشتغل بمذهب او عقيدة لن أريكم إلا ما أرى، ولذلك علينا ننتقد ما يريد أن نراه ونجتهد لاكتشاف اللوحة العامة وتفاصيلها. فمن خلال كل هذه الحمى لتنظيم كاس العالم نكتشف ان النظام يسعى لتقديم نفسه للعالم كنظام يشرف على بلد متقدم ومتطور يمتلك أحسن بنية تحتية في شمال أفريقيا آو في كل أفريقيا ويمتلك أحسن شبكة للتغطية الصحية من خلال إطلاق اليد الى المصحات والمستشفيات الخصوصية وكليات الطب الخصوصية التي تغطي اليوم جل جهات المغرب. ما تغطيه هذه الاكمة عينها هو أن تمويل كل هذه المنشئات الضخمة والغير منتجة للتطور وتقدم بلادنا يتم من خلال المديونية وإغراق البلاد في الديون أو من خلال فرض المزيد من الضرائب التي تنهب جيوب الطبقات الشعبية هذا أولا، ثانيا، فان شبكة المصحات والمستشفيات والكليات الطبية الخاصة هي عنوان لأكبر عملية سرقة يتعرض لها الشعب المغربي واقوي مثال على استقالة الدولة من واجباتها تجاه الشعب وعدم ضمان حقه في العلاج والتطبيب والحصول على الأدوية والإسعافات الأساسية.

إن هذه الاكمة –تنظيم كاس العالم لكرة القدم– يراد منها حجب التفقير المتعاظم ببلادنا حيث فاق عدد الفقراء 26 مليون من ساكنة المغرب. يراد منها أيضا تحويل المغرب إلى وجهة سياحية تقدم فيها خدمات الجنس والاتجار في البشر ناهيك عن تنظيم رحلات للاطلاع على الحياة البرية للإنسان البدائي وهو أمر يتناقض مع الخطاب الرسمي القائل بتقدم البلاد وتطورها وهذا التناقض هو في الحقيقة نتيجة أن الواقع لا يرتفع ومن جهة أخرى أن الرأسمالية الطفيلية ببلادنا لا تخجل من التناقضات وهي مستعدة لبيع مناظر الطبيعة البدائية والفقر ما دامت تجلب السياح وتغذي الرأسمال المستثمر في السياحة المشينة.

وحاولت شجرة الهجرة الجماعية للشباب إلى الفنيدق أن تحجب فشل النموذج التنموي الجديد الذي تمخضت عنه لجنة بن موسى وكذلك مشتقات هذا البرنامج مثل المغرب الأخضر والمغرب الأزرق وغيره من البرامج التي أطلقت يد البرجوازية الاحتكارية في نهب ثروات البلاد وإغراقها في المديونية وتحويل المغرب إلى محمية الرأسمال الامبريالي الصهيوني. حاولت اكمة الهجرة الجماعية للشباب إلى الفنيدق حجب حقيقة أن الاقتصاد غير منتج للشغل اللائق وان البطالة أصبحت آفة جميع الأسر في الطبقات الاجتماعية الكادحة والوسطى.

اما شجرة اعتقال ومحاكمة كمشة من الفاسدين فعلاوة على أن هذه الحيلة استعملت لمرات متعددة؛ فإنها اليوم تريد تلهية الرأي العام ومنتديات الكلام في الجلسات الخاصة الضيقة او العمومية في المقاهي وغيرها. وهذا الالهاء يتم عبر ترويج الاشاعات ونصف الحقائق واطلاق العنان للكثير من التصورات وهلق انتظارات الانتقام وانزال العقوبات بفلان ا وعلان وفي ذلك تنفيس اجتماعي على احتقان وغيظ تراكم تجاه اشخاص او عائلات فاسدة. انها تلهية بخلق حالات تتكشف فيها مظاهر الفساد وألاعيب المفسدين. هذه الاكمة تحجب إحدى أهم القضايا التي بلغت مستوى منظما على غرار تنظيم المافيات الكبيرة والخطيرة وهي الفساد وأسبابه ومصدر توالده وتطوره، والمسؤولة الكبيرة عن وجوده. ان استعمال هذه الشجرة من اجل التغطية على غابة الفساد البنيوي الابن الشرعي لنمط الإنتاج الرأسمالي التبعي ببلادنا.

هكذا يتضح أن إنتاج هذه الاكمات يتم بقرار واعي وبجهاز مركزي يصنع الرأي العام ويوجه الأنظار إلى حيث يريد. إن الإكثار من مثل هذه الاكمات يتم بغاية تشتيت الانتباه، وتفكيك الرؤية، وحصر الوعي وعدم توفير شروط تطوره ليصبح وعيا جماعيا مترابط ينظر للظواهر في شموليتها، وينفذ إلى الأسباب. يتضح أن هذا الوعي لا يمكنه أن يتطور من دون توفر شروط إنتاجه، ومن بينها توفر الطبقة العاملة صاحبة المصلحة العليا في التغيير، على هيأة أركانها، أي حزبها المستقل. فوجود هذا الحزب، يمكن الطبقة العاملة من الانخراط في العمل السياسي، أي أن تخوض الصراع الطبقي بالمعرفة السديدة والعلمية، التي تساعد على القيام بالممارسة السديدة، والتي بدورها ترفع من المعرفة والإحاطة الشاملة، وكشف ما يراد حجبه من طرف العدو الطبقي، أي الكتلة الطبقية السائدة وجهاز دولتها.

النظام يشتغل بمذهب او عقيدة لن أريكم إلا ما أرى، ولذلك علينا ننتقد ما يريد أن نراه ونجتهد لاكتشاف اللوحة العامة وتفاصيلها. فمن خلال كل هذه الحمى لتنظيم كاس العالم نكتشف ان النظام يسعى لتقديم نفسه للعالم كنظام يشرف على بلد متقدم ومتطور يمتلك أحسن بنية تحتية في شمال أفريقيا آو في كل أفريقيا ويمتلك أحسن شبكة للتغطية الصحية من خلال إطلاق اليد الى المصحات والمستشفيات الخصوصية وكليات الطب الخصوصية التي تغطي اليوم جل جهات المغرب

إن هذه الاكمة –تنظيم كاس العالم لكرة القدم– يراد منها حجب التفقير المتعاظم ببلادنا حيث فاق عدد الفقراء 26 مليون من ساكنة المغرب. يراد منها أيضا تحويل المغرب إلى وجهة سياحية تقدم فيها خدمات الجنس والاتجار في البشر ناهيك عن تنظيم رحلات للاطلاع على الحياة البرية للإنسان البدائي وهو أمر يتناقض مع الخطاب الرسمي القائل بتقدم البلاد وتطورها وهذا التناقض

# أية سلطة للمؤسسة التشريعية في ظل نظام المخزن؟

يتطرق ملف هذا العدد، والمناسبة شرط ، للمؤسسة التشريعية في بلادنا ، والمناسبة هي افتتاح دورة برلمانية جديدة ، وذلك لنستعيد قراءة السلطة التشريعية وفق الدستور الممنوح لسنة 2011 ، وتبعا لمرتكزات النظام المخزني الجاثمة على صدر أي محاولة لتقدم الشعب المغربي في طريق الديمقراطية والتحرر ، ومن هنا العنوان الذي اخترناه لهذا الملف : أي سلطة للمؤسسة التشريعية في ظل نظام المخزن ؟!؟ وهو الأمر الذي حاولنا استجلاءه من خلال قراءة للمضامين الدستورية المرتبطة بالمؤسسة التشريعية وسلط المؤسسات الدستورية الأخرى الواردة في الدستور مثل المؤسسة الملكية والحكومة والمؤسسات القضائية وعلاقتها بالمؤسسة التشريعية، ومدى استقلالية هذه المؤسسة ضمن هذا الهيكلة المؤسساتية .ولم نكتف باستعادة الوثيقة الدستورية بل حاولنا في الملف ، من خلال متابعة ميدانية لمجريات الدورات البرلمانية ، تبيان مدى تجسيد المؤسسة التشريعية المغربية لمبدا سيادة الأمة من خلال نماذج القرارات المصيرية التي مست بمكاسب الشعب المغربي والأساليب التي اعتمدت لتمريرها .هذه الأساليب التي يستشف منها أن المؤسسة التشريعية في المنظور المخزني لا تعدو ان تكون أداة لديمقراطية الواجهة ، ووسيلة لتمرير مثل تلك القرارات في غرفة لا يتقن أعضاؤها سوى التصفيق ورفع اليد لإقرار قرارات ضربت عدة مكاسب حققها الشعب المغربي بنضالات قدم فيها تضحيات جمة. هذه الاستنتاجات كانت حصيلة ثلاث مقالات يضمها الملف، يتناول الأول حدود السلطة التشريعية في الدستور الممنوح، ويستقرئ المقال الثاني الممارسة التشريعية للبرلمان المغربي في ضوء تمرير قرارات كبرى تتعارض مع مصالح الشعب المغربي ، ويسائل المقال الثالث خرافة التغيير من داخل المؤسسات من خلال نموذج المؤسسة التشريعية.

## إشكالات السلطة التشريعية بين الدستور والبنيات السياسية السائدة

**عبد السلام الباهي**

منذ إقرار دستور سنة 2011 في المغرب، ظل السؤال مطروحا حول مدى قابلية النظام السياسي السائد للعمل بفصل السلط واستيعاب المبادئ الدستورية.

بعض القوى انتقدت كونه دستورا ممنوحا، وتشككت منذ البداية في قيمته المضافة، مرتكزة على تحليل طبيعة النظام السائد وغلبة الثابت على المتحول في بنياته.

ورأت قوى أخرى في تغيير الوثيقة الدستورية خطوة إيجابية في حد ذاتها، وتعاملت معها بمنطق براغماتي، خاصة ما يتعلق بالتنصيص على مجموعة من المبادئ الدستورية والحقوقية، ونقل بعض صلاحيات المؤسسة الملكية إلى الحكومة والبرلمان. وهناك من ذهب إلى القول بأن الدستور الجديد حقق نوعا من التوازن بين السلط رغم أن الملك لا زال يحتفظ بصلاحيات حاسمة وبإمكانه أن يشرع.

والممارسة بينت أن الحكومة لا زالت تهيمن على المساطر التشريعية وعلى أدوات الرقابة البرلمانية، مما دفع إلى القول بأن ممارسة البرلمان للسلطة التشريعية والرقابية والتقييمية غير مرضية. وهناك من أرجع ذلك إلى أسباب بنيوية: بنيات الاستبداد والفساد وترابطهما، وغياب مفهومي التشريع ودور المشرع، ومحاصرة البرلمان بتقنيات التسيير، والحضور الباهت والضعيف لعدد من البرلمانيين، وهيمنة العمل التنفيذي، وتقيد الأغلبية البرلمانية بالمبادرات التشريعية والرقابية للحكومة.

لقد بينت التجربة أن التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يرتبط بموازين القوى، ويتأثر بانتماء ومستوى المنتخبين، والطبيعة الطبقية للمؤسسات، مما لا يتوقف على النصوص والشعارات وحدها، والفصل بين السلط يبقى في النهاية رهينا بالتطبيق والممارسة.

أما التجربة، فقد أظهرت عدة عوائق، وبرز غياب التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما برز عدم احترام مبدأ فصل السلط. خاصة في عهد حكومة الرأسماليين والملاكين الكبار.

نظم دستور 2011 السلطة التشريعية في الباب الرابع في الفصول من 60 حتى 86. ونص على أن البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين، كما نص على أن المعارضة مكون أساسي، وأنها تشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة. لكن في الواقع غالبا ما تكون المعارضة ضعيفة، وتعاني من التضييق حتى ولو كانت ممثلة في شخص أو شخصين. مع استحضار استياء المواطنين من العمل السياسي والحزبي السائد، وضعف مشاركتهم في الانتخابات أو مقاطعتها.

ومما يقوى السلطة التنفيذية والحضور الحكومي كون الفصل 67 أعطى الحق للوزراء للحضور في جلسات كلا المجلسين واجتماعات لجانهما، كما يمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينونهم لهذا الغرض.

وعلاوة على اللجان الدائمة، يجوز أن تشكل بمبادرة من الملك، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين، لجان نيابية لتقصي الحقائق؛ لكن لجان تقصي الحقائق تبقى مؤقتة بطبيعتها، وتنتهي أعمالها بإيداع تقريرها لدى مكتب المجلس المعني.

وأعطى الدستور في الفصل 68 لرئيس الحكومة أن يطلب عقد اجتماعات سرية لكل من مجلسي البرلمان، رغم أن جلسات مجلسي البرلمان عمومية.

التشريع من صلاحيات البرلمان، لكن حسب الفصل 73 من الدستور، يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم، بعد موافقة المحكمة الدستورية. وأعطى الفصل 75 الأسبقية لقانون المالية للتصويت عليه من طرف البرلمان، كما عليه أن يصوت على قانون التصفية.

وطبقا للفصل 77، يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، وللحكومة أن ترفض، بعد بيان الأسباب، المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة لقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكليف موجود.

وأعطى الفصل 78 لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين؛ على أن تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية وبالقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

وحسب الفصل 79، للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون. وكل خلاف في هذا الشأن تبت فيه المحكمة الدستورية، في أجل ثمانية أيام، بطلب من أحد رئيسي المجلسين، أو من رئيس الحكومة.

وحسب الفصل 80، تحال مشاريع ومقترحات القوانين لأجل النظر فيها على اللجان التي يستمر عملها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات. وفي الفصل 81 يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين.

وأعطى الفصل 83 لأعضاء مجلسي البرلمان وللحكومة حق التعديل، وللحكومة، بعد افتتاح المناقشة، أن تعارض في بحث كل تعديل لم يُعرض من قبل على اللجنة التي يعنيها الأمر.

ويبت المجلس المعروض عليه النص، بتصويت واحد، في النص المعروض للمناقشة، كله أو بعضه، إذا ما طلبت الحكومة ذلك، مع الاقتصار على التعديلات المقترحة أو المقبولة من قبلها، لكن بإمكان المجلس المعني بالأمر أن يعترض على هذه المسطرة بأغلبية أعضائه.

وهكذا تعطي هذه الفصول نفسها صورة إلى هذا الحد أو ذاك حول إشكالية الفصل بين السلط وتوازنها في الوثيقة الدستورية لسنة 2011. يضاف إلى ذلك عوائق البنيات المخزنية السائدة، وتوفير الآليات والإمكانيات العملية التي تقوي العمل الحكومي التنفيذي على غيره، وخضوع الأغلبية البرلمانية للأغلبية الحكومية، والتقاليد المخزنية، والتحالفات السياسية المتسمة بالتضييق على الأقلية والمعارضة.

# الممارسة التشريعية للبرلمان المغربي على ضوء القرارات الكبرى التي تم تمريرها
# نموذج نظام التقاعد 2016 والمسطرة المدينة 2024

في البداية لابد من توضيح مسألة مبدئية وتتعلق بضرورة الانطلاق من أن البرلمان المغربي يفتقد للمشروعية الديمقراطية منذ تأسيسه إلى يومنا هذا، وهذا يرجع أولا إلى أن النظام السياسي في بلدنا ليس نظاما ديمقراطيا، حيث لا وجود لفصل السلط أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، والشعب ليس مصدر السلطة والسيادة، والسلطة السياسية لا يتم تداولها، لأن الملك يحتكر السلطة وبالتالي فهو يحتفظ بصلاحيات تشريعية وصلاحيات تنفيذية واسعة، وهذا على النقيض من تفاؤل البعض عن كون دستور 2011 يتضمن ما بدا كأنه تنازل الملك عن جزء من صلاحياته للبرلمان والحكومة،

محمد الوافي

بالطبع رغم أن دستور 2011، دستور ممنوح لكن حركة 20 فبراير بفعل نضالاتها والشعارات التي رفعتها في الشارع، فرضت إقرار بعض الحقوق في بنوده،

إن هذه المحددات هي التي ستبين لنا كيفية اشتغال النسق السياسي المخزني في علاقته مع المؤسسة التشريعية، بحيث أن نتائج الانتخابات التشريعية التي على أساسها يتشكل البرلمان تعمل السلطة المخزنية على هندسة الخريطة السياسية والتحكم فيها وفق مشيئتها بأساليب التزوير التي تطورت أشكالها، وعلى هذا الأساس فإن التشكيلات السياسية التي تتوفر على الأغلبية البرلمانية تكون مهيأة للقيام بترجمة الاختيارات التي تتم بلورتها في مطبخ السلطة المخزنية.

إن دستور 2011، كان يفرض على المشرع تغييرا في القوانين لتلائم مقتضيات الدستور، وهذا معطى بديهي لا يحتاج التوضيح، بحيث أن الدستور قد نص على وجوب استكمال كل القوانين التنظيمية قبل نهاية خمس سنوات الأولى لتفعيل الدستور، أي الولاية الحكومية الأولى بعد الدستور، وهذا كذلك جانب زمني مقيد للمشرع، لكنه لم يتحقق لأن حكومة بنكيران التي افتتحت الممارسة الحكومية في ظل الدستور الجديد، لم تجرأ على ممارسة كل الصلاحيات التي خولها لها الدستور، وظل رئيس الحكومة مع اعضاء حكومته يمارسون مهامهم كموظفين عند الملك وليس كمنتخبين لهم صلاحيات يتعين عليهم ممارستها، وهذا يرجع بالطبع إلى أنهم من إنتاج المخزن وطبيعة الانتخابات المزورة من جهة ، ومن جهة أخرى بحكم مرجعيتهم فلا يمكنهم أن يقوموا بما يسمى بالتأويل الديمقراطي للدستور، بل على العكس من ذلك فإن الدور الموكول لهم وتعكسه التراجعات في القوانين التي تمس الحقوق والحريات والاجهاز على صندوق المقاصة وتمرير نظام التقاعد المجحف دليل ساطع على ذلك.

ومع الحكومة الحالية، حكومة أخنوش والتي لها أغلبية واسعة في البرلمان (زواج الفساد والمال)، ظهرت في الآونة الأخيرة بعض من التشريعات المنظمة والمؤطرة للعديد من المجالات ذات الأهمية البالغة، الشيء الذي لا يمكن معه تغليب قانون على آخر من ناحية الأهمية، وأخرى ما زالت مشاريع تناقش. والمتمعن في هذه الحركة التشريعية، يستشف منها أمرين أساسيين:

الأمر الأول: مرتبط بالجانب الكمي لهذه التشريعات، تؤكده مشاريع القوانين

التي تم إعدادها، والتي ترتبط بمجالات استراتيجية في تمتلاث المواطن والدولة، كالقانون الجنائي، قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية، إضافة للتنظيم القضائي والقوانين المنظمة للسلطة القضائية والقضاة أيضا، مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، مشروع القانون المتعلق بالمنظمات النقابية، وهذا يعد دليلا قاطعا على الجانب الكمي الذي لا يعد في كل الحالات معطى إيجابيا، بل دليل على التسرع والارتباك الذي يحكمه التناقض بين ضمان مصلحة النظام القائم وضغوط المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي لملاءمة التشريع المغربي مع القوانين والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت لخلق مساحات للمقايضة والمساومات بين المعنيين بهذه القوانين،

هذا الارتباك يظهر في صياغة مشروع قانون المسطرة المدنية والذي تم العمل على هذا المشروع منذ عدة سنوات، ما يعني تغليب المصلحة السياسية الضيقة في صياغة هاته النصوص بالدرجة الأولى، وإغفال مصلحة المواطن والذي سيتحمل الهفوات التشريعية لزمن بعيد، دون أن يعير واضعوا هذه النصوص اثرها الاجتماعي السلبي.

وفي هذا السياق، من بين الملفات المطروحة في الحراك الاجتماعي وما زالت تثير اهتمام وترقب وتخوف الطبقة العاملة والمواطنين عامة، نظام التقاعد، وقد كان مثار جولات من الحوارات بين الحكومة والمركزيات النقابية والباطرونا، وقد تم اقراره في البرلمان في 2016، وعرف التصويت عدم مشاركة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ورفض الاتحاد المغربي للشغل، وجاء بالتدابير التالية:

1) رفع سن التقاعد من 60 إلى 62 سنة
2) تخفيض نسبة الاعتماد في حساب الراتب الاساسي والتعويضات من 2،5 في المائة إلى 2 في المائة بالنسبة لأجرة ثماني سنوات الأخيرة

وقد دافعت حكومة بنكيران في اتجاه ذلك الاقرار بناء على تعليمات المؤسسات المالية الدولية، وتحميل الموظفين تأدية كل فاتورة ما يسمى بـ «إصلاح» نظام المعاشات المدنية (ن.م.م)، وذلك بأن يشتغل الموظفون أكثر (رفع سن التقاعد إلى 65 سنة) وأن يساهموا أكثر (اقتطاع 14% من الأجر الخام عوض 10%) وأن يتقاضوا معاشا أقل (تخفيض النسبة السنوية من 2،5% إلى 2% واعتماد معدل 8 سنوات الأخيرة لاحتساب المعاش عوض آخر أجر).

والجدير بالذكر أن الدولة تتحمل مسؤولية كبيرة عن الأخطاء التي أدت إلى أزمة ملف التقاعد، باعتبار أنها من خلال الحكومات المتعاقبة لم تكن تؤدي مساهماتها لعدة سنوات بحكم عدم إلزامها بذلك عن طريق القانون،

كما أن هذا الملف مرشح لمزيد من التفاعلات والصراعات ما بين الفرقاء الاجتماعيين والحكومة بخصوص رفع سن التقاعد من 62 الحالية إلى 65 سنة، وكذلك ما تم من عملية إدماج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (كنوبس) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي ستتضرر منها الفئات المعنية، واستمرار أزمة صناديق التقاعد التي تعاني من عجز كبير بشكل أصبح يهدد معاشات المتقاعدين الحاليين والمستقبليين. بفعل سوء التسيير وغياب المحاسبة والجنوح للحلول التقنية والترقيعية عوض المقاربة الشمولية.

في ما يتعلق بالمسطرة المدنية الجديدة والتي تهم المواطنين والمواطنات بصفة عامة في علاقاتهم فقد أثارت العديد من النقاشات والصراعات، وخصوصا بين المحامين الذين نظموا عدة وقفات ضد وزير العدل عبد اللطيف وهبي ويعتبرون أن بعض بنود المسطرة المدنية تستهدفهم.

ومع ان تفاصيل بنود المسطرة المدنية تتطلب ذوي الاختصاص القضائي لتفكيك ما تحمله من اختلالات ومطبات، فإجمالا يمكن القول أنها لا تضمن الحق في التقاضي في العديد من الجوانب من بينها تقييد الحق في الاستئناف بمبالغ مالية معينة، وضع سقوف مالية للقضايا التي يتم التقاضي حولها: 30.000 درهم في المحاكم الابتدائية وسقف 80.000 درهم بالنسبة لمحكمة النقض،

كما قلصت المسطرة من قدرات الطعن في القرارات الإدارية وحصرها فقط في رئيس الحكومة دون سواه، مما أعطى سلطة التغول للدولة، من ناحية أخرى فإن قرارات محكمة الاستئناف ضد الدولة لا تنفذ، في حين إذا كانت قرارات محكمة الاستئناف في صالح الدولة تنفذ وعلى المتضرر اللجوء لمحكمة النقض.

وتتقاطع المسطرة الجنائية مع المسطرة المدنية حول تغول أجهزة الدولة، حيث تم سحب حق تقديم الشكايات التي تتعلق بالمال العام من الجمعيات، وهذا يتناقض مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد التي نصت على أن كل دولة أن تتخذ التدابير المناسبة لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتسبون إلى القطاع العام مثل المنظمات غير الحكومية، على المشاركة في أنشطة منع الفساد ومحاربته،

خلاصة القول إن التفكير في القانون ومآلاته المتعددة متطلب حاسم في العلائق التي تؤثر لا محالة في مستقبل المغرب التشريعي، ومن هنا ورغم واقع المؤسسات التشريعية التي ينخرها الفساد فيبقى الضغط من الشارع ضرورة لا غنى عنها على الأقل لشطب المواد التي تتناقض مع الدستور والاتفاقيات الدولية، فالقانون يصنع من الأسفل لا من الأعلى،

ويبقى الأهم لتجاوز هذا الواقع أن تتحمل قوى التغيير الديمقراطي مسؤولياتها لتشكيل جبهة سياسية لتأسيس نظام ديمقراطي يكون فيه الشعب مصدر السلطة والسيادة.

# التغيير من داخل البرلمان هل هو ممكن؟

هل هناك إمكانية لعمل سياسي تشريعي ورقابي وتقييمي واستقصائي يساهم في عملية التغيير من داخل البرلمان المغربي؟
هذا السؤال المهم حول إمكانية بلورة عملية سياسية أو برنامج سياسي لإنجاز مهام التغيير ظل مطروحا على الأحزاب والقوى السياسية سواء تلك المنحدرة من تجربة الحركة الوطنية خصوصا الحركة الاتحادية بكل اتجاهاتها أو قوى اليسار الجديد الذي تشكل خلال منتصف ستينيات القرن الماضي مع انتفاضة 23 مارس 1965 وفي ظل حالة الاستثناء المعلن (1965-1975) أو غير المعلن والذي استمر طيلة سنوات الرصاص...

محمد شويا

أ- تجربة الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية من داخل المؤسسات تجربة أفلست:
القراءة التاريخية لمرحلة ما قبل العهد الدستوري، أي قبل اغتصاب السلطة التأسيسية وفرض دستور ممنوح أسس للحكم المطلق 1962 التعبير السياسي للتحالف الطبقي الناشئ إثر مفاوضات اكس- لي-بان وإرساء النظام التبعي في إطار الوكالة لمصلحة الرأسمال العالمي خصوصا الفرنسي تبين الفرز السياسي الذي حصل في المغرب.. سواء داخل النظام السياسي حيث حسم الأمر سياسيا لصالح الحكم المطلق والذي تمت دسترته تدريجيا ولصالح علاقات استعمارية جديدة ممثلة بالنظام التبعي..
كما حصل الفرز السياسي داخل الحركة الوطنية :الانشقاق الكبير 1959 بتأسيس الحركة الاتحادية ممثلة بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذي سيستمر داخله الفرز السياسي أيضا في المؤتمر الثاني 1962 بين ثلاثة اتجاهات على الاقل أبرزها الاتجاه التقدمي ممثلا في الاختيار الثوري ونقده لتفاهمات اكس- لي- بان وما أعقبها، وقد تم اجتثاثه بالمنافسة والإبعاد والإعدامات والاغتيالات: المهدي بن بركة وآخرهم عمر بن جلون الذي رفض المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي التقرير الإيديلوجي الذي قدمه ... المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي هو نجاح الاتجاه الديمقراطي البراغماتي الذي تزعمه عبد الرحيم بوعبيد والذي ظل وفيا لمخرجات اكس- لي-بان، والذي كان أحد مهندسيها، وبذلك يكون نظام الملك الراحل قد تمكن من ضمان حزب آخر منحدر من الحركة الوطنية إلى جانب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ليشكل معارضة برلمانية ليخرج من أزماته: الانقلابات وحالة الاستثناء المعلنة، ويدشن ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي منتصف السبعينيات. واتسمت مواقف الأحزاب الوطنية من نظام المخزن بقبول اللعبة السياسية من موقع المعارضة البرلمانية وسياسة رفع عرائض التعديلات الدستورية (عريضة الكتلة الديمقراطية 1991) والتي أعطتنا دستور 1992 ثم دستور 1996 الذي صوت لصالحه الاتحاد الاشتراكي تصويتا سياسيا كما قال. وقام إدريس البصري بتفكيك الكتلة الديمقراطية عبر القضاء على منظمة العمل الديمقراطي الشعبي (وهي المكون اليساري الوحيد الذي التحق بالعمل من داخل المؤسسات آنذاك 1982) قام بحظر إعلامها جريدة انوال ومسرحية اطيل حسان ... تحضيرا لحكومة التناوب المخزني والتي ستعلن الإفلاس السياسي للحركة الوطنية وأحزابها مع مطلع الألفية الألفية والى اليوم ... استقالة عمر بلافريج البرلماني السابق من الحزب وأيضا من المشاركة في المؤسسات إعلان بأنه لا جدوى من العمل السياسي المؤسساتي ونحن بصدد إعادة إنتاج إفلاس الحركة الوطنية على هذا المستوى ...
- لماذا يقاطع النهج الديمقراطي العمالي وعموم الجماهير المؤسسات وخصوصا المؤسسات المنتخبة:
- النهج الديمقراطي العمالي والماركسيين الذين ليست لهم تنظيمات يشاركون في الشأن العام السياسي لبلدهم وبقوة، لكن من خارج المؤسسات الصورية التي تكرس وتحذر الفساد والاستبداد المخزني..
- الدستور المغربي هو دستور ممنوح ولم يأت عبر جمعية تاسيسية ولا مجلس تأسيسي كما جاء في العهد الملكي 1957..
الدستور ليس نابعا ولا معبرا عن الإرادة الشعبية..
الدستور يركز كل السلطات في يد المؤسسة الملكية من خلال الفصلين 41 الذي يسوغ الولاية العامة على كل السلط والفصل 42 ومن خلال الديباجة وباقي الفصول..
بخصوص البرلمان الملك حسب الدستور يفتح دوراته كل سنة في الجمعة الثانية من اكتوبر بخطاب توجيهي غير قابل للنقاش..
والملك من يأمر بتنفيذ القانون ومن يعين الأمانة العامة للحكومة وهي في الواقع السلطة التي تصوغ وتدفق كل القوانين يسميها الدستوريون ثلاجة القوانين ... هو من يعين البرلمانيين حتى بعد انتخاب هم باعتبارها ممثلي الأمة والملك هو الممثل الأسمى للامة ...
الملك هو من يعين الحكومة ومن يقبلها ومن يقبل استقالتها رغم كل الآليات البرلمانية وتعزيز الحكومة يكون قبل تقدمها أمام البرلمان.
الملك هو رئيس المجلس الوزاري وهو أسمى مؤسسة حكومة من المجلس الحكومي تقرر فيها السياسة العامة وكل القضايا الاستراتيجية. ويمكن للملك تفويض رئاسته حسب دستور 2011 لرئيس الحكومة بجدول أعمال مدقق يضعه الملك ولا يمكن أن يتضمن ما يتعلق بالنظام الملكي أو الوحدة الترابية أو قضايا أساسية كبرى.. هذا يبين أننا أمام ملكية تنفيذية حسب القانون الدستوري وليس ملكية برلمانية..
الملك في الدستور لا يخضع للمحاسبة رغم أنها تنفيذية فهي أسمى من الدستور وفوق الدستور..
الجماهير الشعبية تقاطع الانتخابات ب 80% لأن لا رهان عليها لتغيير واقعها..

واستقالة اليوسفي الذي هرب الى منفاه الاختياري..
ب- اليسار السبعيني أو اليسار الجديد وتجاربه من داخل او خارج المؤسسات خصوصا البرلمان:
سؤال العمل داخل المؤسسات أو العمل مع الجماهير من خارجها ظل ولازال مطروحا داخل مكونات اليسار بكل اتجاهاته سواء اليسار الديمقراطي أو الجذري..
ينطلق اليساريون عموما من فكرة كارل ماركس التي مفادها أن «التافهون هم الذين يديرون ظهورهم للشأن العام « أي للشأن السياسي العام وهو ليس شأنا انتخابيا فقط كما يروج البعض، الشأن العام السياسي هو شأن الجماهير وهمومها في التحرر من الاستغلال والاستبداد..
لذلك فغالبية اليساريين، ومنهم الماركسيون، يشاركون في الشأن العام السياسي لبلدهم وشعبهم من خارج المؤسسات التي يعتبرونها صورية، السلطة كلها ممركزة في يد المؤسسة الملكية بنص الدستور وبروحه الأحزاب لا تشارك في السلطة وإنما في تدبير الحكم فقط. ..
هناك موقفين لليساريين من المشاركة في العمل بالمؤسسات القائمة:
- المشاركون وهم فدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد:
هؤلاء اليساريون الديمقراطيون يتبنون النضال من داخل المؤسسات ومن خارجها مع الجماهير.. هذا الاختيار تم تبنيه منذ المراجعات الأولى لمنظمة 23 مارس أواخر سبعينيات وبدايات الثمانينيات من القرن الماضي عبر الشرعية القانونية ثم الشرعية السياسية ومنها المشاركة في الانتخابات الجماعية والبرلمانية المباشرة بهذا التصور تم تأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي تبنت نفس موقف الأحزاب الوطنية المعارضة البرلمانية آنذاك مقاطعة الدستور ولكن العمل من خلاله في الشأن العام. وقد سمح النظام لضمان تمثيلية لهم وصلت إلى خمسة برلمانيين في بعض الولايات التشريعية وبالطبع تمثيليات محدودة في بعض الجماعات الترابية، لكن تفجير الراحل محمد بن سعيد آيت يدر قضية سجن تازمامارت في البرلمان سيجعل النظام يعيد حساباته مع هذا المكون اليساري الذي قبل بالمشاركة في المؤسسات...
مع التحضير لانتقال الحكم وتجربة التناوب بدا المخزن يعيد ترتيب الحقل السياسي ومنه الحزبي والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. استغل الجلاد إدريس البصري مقاطعة منظمة العمل الديمقراطي لدستور شتنبر 1996 وقام بشقها وحظر جريدة انوال وتكلف لاحقا كاتب الدولة في الداخلية آنذاك عالي الهمة بمهمة هيكلة المشهد الحزبي الجديد وضمنه ضبط النقاش الذي كان قائما بين اليساريين حول بناء تنظيم سياسي يساري بين المكونات اليسارية الأربعة بعد خروج المعتقلين السياسيين، وهنا وتواصلت اهتمامات عالي الهمة بالتحكم في المشهد الحزبي (ما جرى في لقاء بوزنيقة) ثم تأسيس اليسار الاشتراكي ثم تيار الوفاء للديمقراطية وميلاد الاشتراكي الموحد ثم المؤتمر الوطني الاتحادي إلى ان استقر الأمر في مكون الفيدرالية والحزب الاشتراكي الموحد .. الغريب أن المخزن ظل متوجسا من اليسار عموما بما فيه من قبلوا الدخول في مؤسساته.. حيث تراجع عدد ممثلي اليسار الديمقراطي إلى ممثلين فقط منذ بداية

## في مواجهة خطة الجنرالات الصهاينة لتفريغ شمال قطاع غزة

# المقاومة وحاضنتها رفعت شعار« إنه لجهاد نصر أو استشهاد»

**عليان عليان (*)**

### المقاومة تتصدى للهجوم الاحتلال على شمال غزة

بدأ العدو الصهيوني هجومه الرابع على مخيم جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا ، منذ السادس من أكتوبر (تشرين أول) الجاري ، تنفيذا للخطة التي اقترحها رئيس جهاز الأمن القومي السابق « غيورا آيلاند» بتأييد من جنرالات سابقين ، والتي بات يطلق عليها الاعلام الإسرائيلي « خطة الجنرالات» وتهدف إلى ما يلي :

-1إخلاء محافظة الشمال ( مخيم جباليا وجباليا البلد وبيت حانون وبيت لاهيا ، والفلوجة) وإعادة احتلالها والاستيطان فيها .

-2 فصل محافظة الشمال عن مدينة غزة في إطار استراتيجية تقطيع مناطق القطاع كما حصل في محور نتساريم .

-3 التركيز بشكل رئيسي على مخيم جباليا الذي يقطنه ما يزيد عن (150) الف فلسطيني رفضوا النزوح إلى الجنوب ، وهو في نظر الاحتلال خزان المفاجآت العسكرية.

-4 إضعاف المقاومة بحيث لا يمكنها القتال في مناطق خالية من السكان

-5 عدم تمكين المقاومة المناورة بالقوات بين مدينة غزة وبين بقية مناطق الشمال.

وهذه الخطة هي من أخطر الخطط التي وضعها الاحتلال منذ بدئه العدوان على قطاع غزة في أكتوبر 2023 ، حيث تم الكشف عنها مطلع سبتمبر/أيلول الماضي، وتقضي بتهجير جميع الفلسطينيين من شمال القطاع ضمن مهلة محددة ، قبل فرض حصار على المنطقة ووضع المقاتلين الفلسطينيين فيها بين خيار الموت أو الاستسلام.

وكان رئيس مجلس الأمن القومي السابق» غيورا آيلاند» قد وجه انتقادات للمستويين السياسي والعسكري في طريقة إدارتهما للحرب ، كونهما ينتقلان من الشمال إلى الوسط والجنوب ويعودان للوسط والشمال ، دون أن يحسما الحرب في أي جزء من القطاع أو السيطرة الحقيقية على أي شبر فيه ، مقترحاً البدء في عملية عسكرية واسعة لمحاصرة منطقة الشمال وعلى وجه الخصوص مخيم جباليا، والعمل على تهجير ما يزيد عن (400) آلف فلسطيني رفضوا النزوح إلى الجنوب .

وقد استجاب نتنياهو لخطة « غيورا آيلاند « وفرك أيديه فرحا ، معلنا أنه أخطأ جراء عدم أخذه بهذه الخطة منذ بداية الحرب ، وقام بنقل الفرقة (162) إلى شمال القطاع ، ليبدأ بتطويق مخيم جباليا والأحياء والبلدات القريبة منه ، وبدأ منذ اللحظة الأولى بعمليات قصف وتدمير منهجي مستخدماً الأحزمة النارية لخلق حالة من الصدمة والترويع، لإجبار المواطنين على مغادرة منازلهم ، ما أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات من المواطنين .

ولم يكتف العدو بالقصف والأحزمة النارية ، إذ إنه أمام عجز قوات الاحتلال في الدخول إلى أزقة وشوارع المخيم جراء ضربات المقاومة ، لجأ إلى أساليب جديدة لترويع المواطنين وإجبارهم على النزوح ، على نحو استخدام ناقلات مفخخة يجري التحكم بها وتفجيرها في أزقة المخيم وكذلك استخدام « الريبوتات « المفخخة ، بالإضافة إلى سلسلة إجراءات خطيرة تنفيذا لخطة الجنرالات وأهدافها ، على نحو :

-1فصل مخيم جباليا عن جباليا البلد ، وفصل المخيم والأحياء المحيطة به وكافة بلدات الشمال عن مدينة غزة بإقامة سواتر ترابية.

-2 الطلب عبر مكبرات الصوت من المواطنين إخلاء منازلهم والتوجه إلى الجنوب عبر شارع صلاح الدين.

-3 وأمام رفض أبناء شعبنا أوامر الإخلاء ، لجأت مجموعات العدو إلى اقتحام المنازل في أطراف المخيم ، لإجبار المواطنين على إخلائها تحت تهديد السلاح ، وقتل كل من لا ينفذ أوامر الإخلاء.

-4 عدم إتاحة الفرصة لرجال الدفاع المدني ورجال الإسعاف للوصول إلى الأبنية المدمرة لإنقاذ الجرحى وانتشال جثث الشهداء .

-5 الطلب من العاملين في المستشفيات العاملة في محافظة الشمال « كمال عدوان ، والإندونيسي ، والعودة ، و اليمن السعيد» بإخلاء المرضى والجرحى ومغادرتها.

-6 منع وصول أي شاحنة تحمل إمدادات غذائية أو طبية لمخيم جباليا وعموم بلدات وأحياء الشمال ، منذ مطلع شهر أكتوبر الجاري ، وحرمانها من كل أسباب الحياة ..

الوضع في مخيم جباليا وبلدة جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا ومنطقة التوام والسفطاوي غاية في الخطورة ، وتصدر ما بين الفينة والأخرى نداءات استغاثة من قبل المواطنين والأطقم الطبية ومن وزارة الصحة ، ولا من مجيب ، فأطراف عديدة في النظام العربي الرسمي متواطئة مع العدوان ، وضعت في إحدى أذنيها طين وفي الأخرى اسفلت ، وكأنها تريد معاقبة أبناء القطاع لعدم تمردهم على المقاومة ، كما أن المجتمع الدولي اكتفى بحالة الوصف لجرائم الإبادة الجماعية دون أن يحرك ساكنا.

لقد توقع نتنياهو أن هذه الخطة، ستكون بمثابة الترياق لفشله في كسر شوكة جباليا ، التي هزمته في ثلاث اجتياحات سابقة ، خاصة بعد أن اكتشف بعد كل اجتياح للمخيم ، أن كتائب القسام وفصائل المقاومة ، تعيد الاعتبار لحضورها العسكري العسكري كماً ونوعاً وبمهارات وتكتيكات قتالية جديدة ، تدمي قوات الاحتلال وتلحق به خسائر كبيرة على الصعيدين البشري والمادي .

توقع نتنياهو أن سحر « غيورا آيلاند» سيمكن قوات الاحتلال من تحقيق الهدف المركزي من الخطة ، ألا وهو تهجير سكان شمال قطاع غزة ، وفقا للإجراءات سالفة الذكر ، لكن سحر « غيورا آيلاند « سينقلب على نتنياهو، وعلى وزير حربه يو آف غولانت وعلى رئيس أركانه « هرتسي هاليفي» بهزيمة جديدة لسببين رئيسين هما :

-1أن أبناء شمال غزة اتخذوا قرارهم بعدم مغادرة بيوتهم وأحياءهم ، ولو أدى هذا القرار إلى استشهادهم جميعاً ، قناعة منهم بأنه لم يبق أي مكان آمن في قطاع غزة، وهم يرون بأعينهم ما حدث ويحدث للنازحين من مآسي ومجازر في منطقة المواصي شرق خان يونس ، ناهيك أن الموت ينتظر النازحين على طريق صلاح الدين عبر إطلاق النار عليهم .

-2 أن المقاومة الفلسطينية بفصائلها المختلفة « كتائب القسام وسرايا القدس وكتائب أبو علي مصطفى ، وكتائب المقاومة الوطنية ، وكتائب شهداء الأقصى وغيرها في مخيم جباليا وفي عموم مناطق الشمال والتي يقدر عددها ب (5000) مقاتل، أخذت على عاتقها إفشال هذا المخطط الجهنمي ، إذ إنها ومنذ بدء المرحلة الرابعة في الهجوم على محافظة الشمال باشرت بتنفيذ هجمات تكتيكية قاتلة ذات طابع استراتيجي ، بهدف إفشال خطة الفصل بين محافظة الشمال ومنطقة غزة.

فقد أدمت عمليات المقاومة الاحتلال ، عبر كمائنها النوعية التي ألحقت وتلحق بقوات الاحتلال ، خسائر غير مسبوقة منذ أكتوبر 2023 ،وأبرز هذه العمليات : الكمين المركب الذي نفذته كتائب القسام في العاشر من شهر أكتوبر الجاري ، في شرق جباليا لسرية مشاة ميكانيكية مؤللة مكوّنة من 12 مركبة عسكرية وشاحنة محمّلة بالجنود ، ما أدى إلى مصرع وإصابة كافة الضباط والجنود الصهاينة ، وكذلك تدمير دبابتين إسرائيليتين من نوع «ميركافا» بقذيفة «تاندوم» وعبوة «شواظ»، حضرتا مع قوة النجدة إلى المكان ، ناهيك عن استهداف الجنود الذين هربوا إلى إحدى البيوت المجاورة الذي وقعوا بين قتيل وجريح.

وأخيراً : نسجل أن المقاومة باستبسالها ، وبوحدة فصائلها على أرض المعركة وباستبسال وصمود حاضنتها الاجتماعية ، تؤكد أن المرحلة الرابعة في الهجوم على محافظة الشمال وفي القلب منها مخيم جباليا ، ستفشل كما فشلت المراحل السابقة ، نقول ذلك من واقع التجربة الملموسة لها في إفشالها كافة خطط العدو العسكرية ،في محافظة غزة ومحافظات الوسط وخان يونس ومحافظة رفح على مدى 360 يوما

**عن بوابة الهدف**

**(*) كاتب من فلسطين**

## الصين وروسيا:

# التنسيق والتعاون دون التفريط في المصالح التقليدية مع الفرقاء بمنطقتنا

مصالح الصين وروسيا غالبا ما تتقاطع في منطقتنا العربية لمواجهة المشروع الغربي والأمريكي خصوصا في دعمه المطلق للكيان الصهيوني في غاياته التوسعية ومحاولاته العابثة بمصير شعوب المنطقة في سبيل «مشروع الشرق الأوسط الجديد» وقناة بن غوريون، مقابل مشاريع طريق الحرير للتنين الصيني وتواجد الدب الروسي بالمياه الدافئة بالمتوسط عبر البوابة السورية. الأمر الذي يفرض التنسيق والتعاون بين الطرفين، دون التفريط في المصالح التقليدية كسياسة براغماتية متبعة من الطرفين.

عبد الواحد ناجم

### أثار الحرب مع اوكرانيا

حرب روسيا مع اوكرانيا التي أشعلتها الامبرياليات الغربية في شرق أوربا وكانت لها تداعيات كبيرة على الشعب الروسي اجتماعيا واقتصاديا... ساهمت بشكل كبير في تحول مواقف القيادات الروسية وإعادة صياغة التحالفات، خاصة بعد تورط الكيان الصهيوني في الدعم العسكري لكييف. مقابل التعاون العسكري الايراني مع موسكو. مما جعل بعض المراقبين يجزمون بالتبادل النشيط للخبرات الامكانيات الاستخباراتية والتسليحية بين الروس وحلفائهم من جهة والايرانيين وحلفائهم (بما فيهم المقاومة) من جهة أخرى، خاصة في سياق التصعيد الأخير.

فبعد عام ونيف على السابع من أكتوبر 2023 والأعمال الإجرامية الموغلة في الهمجية بشكل لم يسبق للبشرية أن عرفت له مثيل، للكيان الصهيوني بمشاركة الامبرياليات الغربية وعلى رأسها الإدارة الأمريكية والتعافي من الضربات الموجعة التي تلقتها المقاومة الفلسطينية واللبنانية (انطلقت بعملية تفجيرات البيجر واجهزة اللاسلكي ثم اغتيالات القيادات وعلى رأسهم الشهيد حسن نصر الله في 27 سبتمبر 2024...).

وبعد الرد الإيراني (على اغتيال هنية في طهران يوم 31 يوليو 2024، الذي عدّه الإيرانيون أنفسهم «إهانة صارخة» تستوجب ردا مناسبا، بالإضافة إلى زعيم محور المقاومة أمين عام حزب الله الذي كان صحبة اللواء في الحرس الثوري عباس نيلفروشان. حيث كان الرد مزلزلا، وعزى البعض ذلك إلى تعاون محتمل مع الروسيين. جاءت عملية «الإيلام» كما سماها نعيم القاسم نائب الأمين العام لحزب الله في كلمته يوم الثلاثاء 15 أكتوبر الجاري. تمثلت في ضرب القاعدة السرية لغولاني «نتانيا» جنوبي حيفا. التي خلفت حوالي 100 مصاب بين قتيل وجريح بين صفوف ضباط وجنود النخبة الصهاينة حسب نفس المصدر. مما شكل فعل الصدمة داخل الكيان وداعميه بعد النشوة المزية. نظرا لدقة العمل الاستخباراتي في تحديد الهدف والتوقيت (تجمع العناصر لتناول وجبة الطعام) ونوعية السلاح (صياد 107) مسيرة تدخل الخدمة أول مرة. لتنطلق التكهنات (حتى داخل أوساط) حول «مصدر» امكانيات المقاومة على المستوى المعلوماتي والتكنولوجي والاستخباراتي، ناهيك عن الأسلحة الجد متطورة التي توفرت لديها.

### العمل الديبلوماسي التشاركي

الفيتو الروسي الصيني المزدوج أسقط العديد من مشاريع القرارات المقدمة لمجلس الأمن الدولي من طرف الأمريكان وأتباعهم

فشل مشروع قرار روسي، مدعوم من عدد من الدول العربية، بشأن التصعيد بغزة يوم 23 أكتوبر في الحصول على الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمن بعد أن صوت لصالحه 5 أعضاء فقط وعارضه 4 منهم الولايات المتحدة الأمريكية مع امتناع 6 عن التصويت.

متحدثا بعد التصويت، أعرب مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير فاسيلي نيبينزيا عن أسفه «لأن المجلس ظل رهينة أنانية الوفود الغربية، وهذا هو السبب الذي يفسر عجزنا عن توجيه رسالة صريحة بشأن التهدئة في وقت نشهد فيه اشتعالا غير مسبوق في العقود الأخيرة»، على حد تعبيره.

وقال السفير الروسي إن التصويت في المجلس «يبين من يعارض الهدنة ووقف إطلاق النار وانتهاء العنف في قطاع غزة وتقديم المساعدة الإنسانية للسكان هناك ومن يعترض على توجيه رسالة من المجلس، بهدف تحقيق مآرب سياسية» حسب تعبيره.

كما أعلنت الصين، دعمها لعدة مشاريع قرارات بذات المجلس لكن تم إفشالها كذلك وكان آخرها، مشروع قرار جزائري أمام مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف إطلاق نار «فوري» في قطاع غزة، بعد أيام على استخدامها حق النقض «الفيتو» مع روسيا خلال التصويت على مشروع قرار أميركي بهذا الصدد.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان «تدعم الصين مشروع القرار هذا وتهنئ الجزائر ودولا أخرى لعملها الدؤوب في هذا المجال».

### الاشراف على اجتماع الفصائل الفلسطينية المجتمعة في موسكو يوم 1 مارس 2024

تعبر الفصائل الفلسطينية المجتمعة في مدينة موسكو، عن شكرها وتقديرها للقيادة الروسية على استضافتها لاجتماعاتها، وعلى موقفها الداعم للقضية الفلسطينية، وتؤكد في ظل ما يتعرض له شعبنا من عدوان صهيوني اجرامي، على الروح الإيجابية البناءة التي سادت الاجتماع، واتفقت على أن اجتماعاتها ستستمر في جولات حوارية قادمة للوصول إلى وحدة وطنية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكدت الفصائل على توافقها على المهمات الملحة أمام الشعب الفلسطيني ووحدة عملها من أجل تحقيقها وفي مقدمتها:

التصدي للعدوان ومقاومة ووقف وافشال محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين والعمل على فك الحصار الهمجي على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وايصال المساعدات الإنسانية والحيوية والطبية دون قيود أو شروط... والتصدي لمؤامرات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة ضد المسجد الأقصى المبارك، واعتداءاته على حرية العبادة في شهر رمضان الفضيل ومنع المصلين من الوصول إليه، والإصرار على مقاومة أي مس بالمسجد الأقصى ومدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية...والاسناد الكامل للأسرى والأسيرات البواسل في السجون الذين يتعرضون لمختلف أشكال التعذيب والقمع، والتصميم على أولوية بذل كل جهد ممكن من أجل تحريرهم من أسر الاحتلال....

وفي ذات السياق كانت نتائج مبشرة لاجتماع المصالحة في الصين: الاتفاق على ضم كافة الفصائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل حكومة، حسب ما جاء في "إعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية" الذي أصدرته الفصائل الفلسطينية المجتمعة في الصين.

اتفقت الفصائل الوطنية خلال لقاءاتها في الصين على الوصول إلى وحدة وطنية فلسطينية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة في إطار منظمة التحرير، والالتزام بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وضمان حق العودة طبقاً لقرار 194.

كما اتفق المجتمعون على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وانهائه وفق القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وأن يتم تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بتوافق الفصائل الفلسطينية وبقرار من الرئيس بناء على القانون الأساسي الفلسطيني، على أن تبدأ بتوحيد المؤسسات الفلسطينية كافة في أراضي الدولة الفلسطينية والمباشرة في اعادة إعمار قطاع غزة والتمهيد لإجراء انتخابات عامة بإشراف لجنة الانتخابات المركزية بأسرع وقت وفقاً لقانون الانتخابات المعتمد.

وفي يوم 23 يوليو عام 2024، حضر عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وزير الخارجية وانغ يي الجلسة الختامية لحوار المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية في بيكين، وشهد توقيع الفصائل الفلسطينية الـ 14على «إعلان بيكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية».

على العموم يبقى المجهود الروسي والصيني محمودا ومرغوبا من طرف العديد من القوى الحية بمنطقتنا رغم بعض التحفظات...

# ذكرى استشهاد الرفيق ارنستو تشي غيفارا

في مثل هذا اليوم 9 اكتوبر من سنة 1967 استيقظ العالم على جريمة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وهي اغتيال الثائر الأممي ارنستو تشي غيفارا، وباستشهاده في سبيل «الاشتراكية» احتل الرفيق قلوب كافة شعوب العالم وأصبح ملهما للمقاومة وكافة الجماهير المسحوقة في جميع الاقطار، مناديا اياها كي تستيقظ من سباتها وتصرخ، تتمرد وتثور على هذا العالم الامبريالي المجرم الذي يعيش فوق اجساد الفقراء والمحرومين..

**شفيق العبودي**

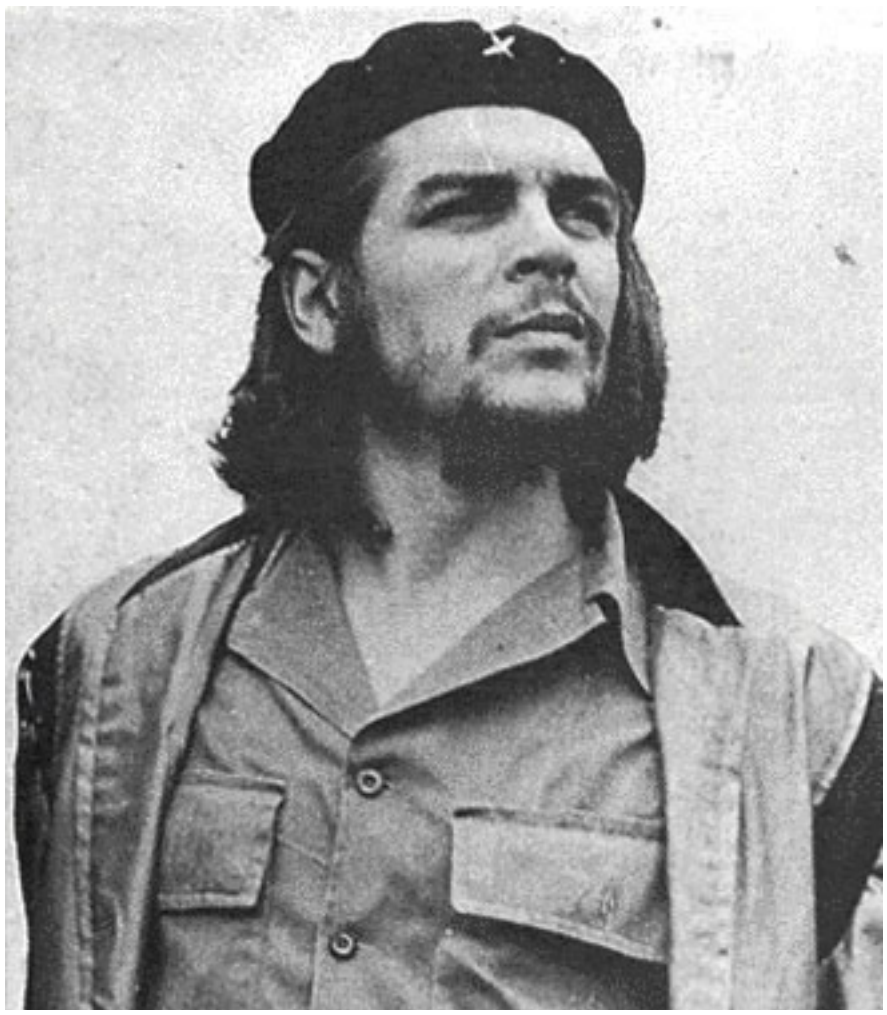

مرت 57 سنة على استشهاده، لكنه ظل حيا في قلوبنا، شامخا، واقفا، صارخا، ثائرا، خلوقا، صامدا، مقاتلا... ظل وسيظل رمزا من رموز المقاومة والمجابهة والقتال في وجه الظلم وفي سبيل الاشتراكية.

تشي غيفارا الطبيب الارجنتيني هو مثال يقتدى به في الحياة، التحق بصفوف الثورة الكوبية تعبيرا منه على عشقه الكبير للكادحين والعمال، تخلى عن احلامه الشخصية التافهة (عيادة، اجرة...) والتحق بالسييرا مايسترا ولسان حاله يدعوا البرجوازيين الصغار من اطباء ومهندسين واساتذة... للالتحاق بهذا الصف الثوري لان المجتمع المشروع-الاشتراكية- به ولوحده يمكن للإنسانية ان تفتح آفاقها نحو الحرية، نحو المساواة والعدالة الاجتماعية..

إن نظرات عينيك للأفق بقيت خالدة كالمنارة نهتدي بها لترشدنا الطريق، لنواصل الكفاح على دربك فالاشتراكية تستحق ان يموت الانسان في سبيلها...

ان الامبريالية طيلة 57 سنة تحاول ان تجعل منك «أيقونة فارغة المحتوى»، تحاول ان تشوه المثل التي استشهدت من اجلها باستخدام صورك في الاشهارات وفي الاحذية والملابس الداخلية... لكن هيهات.. فبضع ثوان من فيلم يوثق لخطابك المزلزل في مقر الامم المتحدة يجعل من القلب يهتز، ومن الهمم تشحد ومن الاصرار على الانتصار يكبر.. هذا دون الحديث عن إرث الثورة الكوبية عامة التي وجبت دراسته وتحليله والاستفادة منه قدر المستطاع فلكل بلد اشكال نضاله الخاصة وفق خصائصه..

أرنستو تشي غيفارا لم يمت، ظل حيا، ومات قاتله، فالعالم يعرف اسم غيفارا ولا يذكر اسم منفذ أمر الإعدام.. لأن التاريخ يذكر فقط أولئك الذين يكتبون اسماءهم من ذهب، يكتبونها بمداد روحهم المناصرة للمضطهدين أو بمداد حريتهم.. فالثوريون لا يموتون حقا ، كما ان قضية الاموات هي قضية للأحياء وجب عليهم صيانتها والدفاع عليها...

إن الامبريالية أكثر ما تخشاه اليوم هو وجود الثوار في البلدان التبعية وفي العالم، وما دامت الانظمة القائمة ببلداننا العربية هي أنظمة عميلة شأنها شأن نظام باتيستا في كوبا قبل الثورة فإن قضية غيفارا لا زالت قائمة، كما أن الرصاص هو الكفيل ولوحده بأن يقود اوسع الجماهير الكادحة للنصر.. وما يقوم به محور المقاومة حاليا من عمليات مظفرة تلحق الخسائر والعار بالصهيونية والرجعية العربية لدليل ساطع ان نهج غيفارا هو النهج السليم.

المجد والخلود للثائر ارنستو تشي غيفارا

الحرية لكافة المعتقلين السياسيين

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

المجد للمقاومة

9 اكتوبر 2024

# الحركة الطلابية المغربية وتفاعلها مع الدخول الجامعي وإضرابات طلبة الطب

**ع . ش**

كأي موسم جامعي، يعود النقاش حول تجذر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من داخل الساحة الجامعية خاصة في ظل التحركات النضالية التي تقودها الفصائل الطلابية ويأتي على رأس هذه التحركات استقبال الطالب الجديد الذي تقوم به الفصائل الطلابية في كل عام لاستقبال الطلبة الجدد ومساعدتهم في كل الخطوات الأولية التي يحتاجها أي طالب جديد مع تعريفهم بمنظمتهم العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تحت شعار طالب جديد دم جديد في شرايين أوطم. وككل سنة يتجدد النقاش حول نظام التعليم الجامعي بالمغرب الذي شهد منذ بداية التسعينات مجموعة من الإصلاحات والتي لم تعطي أكلها بل ساهمت في تخبط التعليم العالي بالمغرب إلا أن ما يهمنا الآن هو النظام التعليمي الجديد الذي أتى بإلغاء العمل بمسالك «الإجازات المهنية» في مختلف مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح التابعة للجامعات وتعويضها بمسارات التميز حيث أصبح الطالب المغربي منذ بداية السنة الأولى للدراسة الجامعية ملزماً باختيار التكوين حسب التخصصات، وليس فقط التسجيل في شعبة بشكل عام وهو ما يحد من معارف الطالب الجامعي ليبقى محصورا في مجال واحد إضافة إلى خلق شعب جديدة بالإجازة تلائم حاجيات سوق الشغل وهو التوجه الذي يخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى التي تفرغ أزماتها في الدول النامية والاستفادة من كل الامتيازات التي تعطى لها من هاته الدول النامية خصوصا اليد العاملة منخفضة التكلفة ومع ذلك، فإن هذه الإصلاحات لم تكن موضع ترحيب كبير من طرف الفصائل الطلابية التي انتقدت بشكل كبير كثرة التغييرات في النظام الجامعي دون توفير الظروف المناسبة لتطبيقها كنقص التجهيزات، ضعف التأطير الأكاديمي، وغياب البنية التحتية المناسبة التي تضمن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة.

الفصائل الطلابية المغربية يجب أن تتوحد فيما بينها باعتبارها أبرز الفاعلين في الساحة السياسية والإجتماعية ولطالما كانت دائماً صوتاً معبراً عن مطالب الطلبة وحقوقهم سواء فيما يخص تحسين الظروف الدراسية أو الدفاع عن مجانية التعليم.

فالحركة الطلابية امتداد تاريخي لحركات التحرر الوطنية وتماشيا مع التحديات الجديدة؛ اليوم الفصائل الطلابية ملزمة بقيادة الحركة الطلابية من أجل تحسين جودة التعليم ومواجهة البطالة بين الخريجين وضمان حقوق الطلبة في السكن والمنح الجامعية.

وبالرجوع إلى أبرز التحركات التي طبعت الساحة الجامعية بالمغرب نرى إضراب طلبة الطب المستمر لأزيد من إحدى عشرة شهرا ويعتبر أطول إضراب طلابي في العالم بعد أحداث الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك (UNAM) حيث بدأ هذا الإضراب في الأصل احتجاجاً على تقليص مدة دراسة الطب في الكليات إلى ست سنوات بدلا من السبع السنوات التي كانت معتمدة منذ الاستقلال حيث كان رأي الطلبة في هذا القرار هو خرق صريح للفقرة 11 من نص «الاتفاق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتنسيقية الوطنية لطلبة الطب وطب الأسنان سنة 2015» والتي تنص على ما يلي:

إشراك التنسيقية الوطنية لطلبة الطب في جميع ورشات الإصلاح التي تهم طلبة الطب وطب الأسنان بالمغرب.

والواضح أن تقليص مدة الدراسة سيكون له تأثير سلبي على أطباء الغد لكونهم لن يستوفوا كل المعارف وهو الأمر الذي سيساهم في منظومة صحية فاشلة في المستقبل وتعريض حياة المواطنين للخطر وهذا ما عبر عنه أطباء المستقبل في نضالاتهم المستمرة ضد هاته القرارات المتعسفة ومن هنا تجدر الإشارة إلى دعوة الفصائل الطلابية اليسارية إلى التقاط الإشارة والانخراط الفعال في نضالات طلبة الطب الذي سيمكننا من تقوية صفوفنا وتوحيدنا في إطار مطالب مشروعة هذا الأخير الذي سيدفعنا إلى المضي قدما إلى الأمام من أجل إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

# وثيقة مرجعية حول مدونة الأسرة للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي مارس– أبريل 2024

## تقديـــم:

يهدف حزب النهج الديمقراطي العمالي على المستوى السياسي إلى إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية في أفق مجتمع شيوعي ينتفي فيه استغلال الإنسان لأخيه الانسان بقيادة الطبقة العاملة، ولتحقيق ذلك يتم الاعتماد على بناء أوسع جبهة من أجل التخلص من المخزن تضم الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من طغيان وافتراس المافيا المخزنية.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي كأحد مكونات اليسار الجذري المنظم، لا يختزل تأزم الأوضاع الاجتماعية القائمة في سياسة حكومة ما تنفذ فقط سياسة أسيادها الامبريالية، بل يعتبر بأن تردي هذه الأوضاع، هي نتاج لأزمة هيكلية مركبة تكمن أسبابها في طبيعة نمط الإنتاج القائم، لذلك حدد نضاله في أفق تحقيق التغيير الثوري وفق مرحلتين متداخلتين، ومرتبطتين:

– مرحلة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي، حيثيتم توجيه النضال ضد النظام المخزني وكتلته الطبقية، وقطع العلاقة مع التبعية للإمبريالية؛

– مرحلة التغيير وبناء المجتمع الاشتراكي حيث يتم تكريس المساواة الحقيقية والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، لذلك فمنظور حزب النهج الديمقراطي العمالي يرمي الى بناء مشروع مجتمعي عادل، مجتمع لا يقوم على الاستغلال أو الاضطهاد او التمييز واللامساواة. ومن أجل ذلك يخوض الصراع من أجل تحقيق مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وإرساء أسس الدولة الوطنية الشعبية. ولتحقيق هذا المشروع وفي إطار المساهمة في توجيه النضال للعدو الأكثر شراسة أي النظام المخزني، يعمل القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي على صياغة وثيقة مرجعية لمطلب قانون أسري مدني ديمقراطي وعلماني.

يأتي الحديث اليوم عن تغييرات محتملة، لبنود مدونة 2004 بعد التعديلات التي فرضتها نضالات حركة 20 فبراير المجيدة 2011، والحركة الحقوقية والنسائية الديمقراطية، وبناء على ضغوطات أجنبية من أجل تحوير مسار نضالات الحركات النسائية والقوى الديمقراطية عن مطالبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية. ويتمثل ذلك في:

– إغلاق النظام المغربي للحقل السياسي ومحاولاته لتلميع وجهه أمام الرأي العام الدولي؛

– انفضاح السياسة الأمنية التي ينهجها المخزن لكبح نضالات الحراكات الاحتجاجية الشعبية (الريف، فكيك وسيكوميك..) ولجم الحريات العامة(المعتقلين السياسيين، معتقلي الرأي مدونين ومدونات..)

–التزام الدولة المغربية أمام المنتظم الدولي بتقديم تقرير حول الإجراءات الاستعجالية التي اتخذتها لتنفيذ التوصيات 45 (منها سن الزواج، إجراءات الأمهات العازبات، اقتسام الممتلكات اثناء الزواج ....).

ولتمويه الرأي العام الدولي، وإلهاء الوطني، وطمأنته، جاء خطاب رئيس الدولة 30 غشت 2022 معلنا فيهعن إمكانية وشروط إحداث تعديلات في مدونة أسرة، مما يتعارض مع قواعد صياغة منظومات تشريعية منطلقة من احتياجات مجتمعية، ومن إشكالات واقعية، مبنية على مبدأي الديمقراطية والمساواة، القيم المؤسسة لكل تشريع وقانون، ومتحررة من قيود أو تسقيف أو مرجعية دينية.

## الجزء الأول: من أجل « مدونة ديمقراطية مدنية علمانية تضمن المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات»

تقتضي شروط إعادة بناء قانون أسري، الانطلاق من مبدأ المساواة في كل الحقوق والواجبات، وجعله مؤسسا لأي تشريع أو قانون، إلا أن مبدأ « المساواة بين الجنسين « تعطله بنود كل الدساتير التي أطرت المنظومة التشريعية والقانونية بالمغرب، فدستور 2011الذي فرضته حركة 20 فبراير المجيدة يربط المساواة بين الجنسين ب «نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها .

كما يستدعي شروط بناء مدونة عصرية علمانية ديمقراطية، تضمن المساواة الفعلية بين الجنسين، التوفر على نظام سياسي ديمقراطي. ففي ظل وجود دولة مخزنية فاسدة تصادق على اتفاقية دولية ما وتتعهد بتفعيل نصوصها، ثم سرعان ما تنقض وعودها بتأويل وتفسير بعض بنودها حسب مرجعياتها ...يصبح الحديث عن تعديل لمدونة أسرة مجرد إلهاء وإجراء غير ذي جدوى. فالدولة المغربية صادقت على اتفاقية «القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة «مثلا، لكنها بتحفظاتها وتأويلاتها وتفسيراتها لمواد 2و9 و 15و 16 و 29 خاصة، أفرغت مضمون الاتفاقية من قيمة المساواة بين الجنسين، مما جعل مدونة الأسرة اليوم، تتضمن إمكانية تعدد الزوجات، تزويج القاصرات ولاية الأب/الذكور على الأبناء...أي كل مظاهر الجذور الطبقية لقهر النساء واضطهادهن.

تزداد شروط البناء تعقدا في ظل خضوع النظام المخزني للسياسات النيوليبرالية المملاة من طرف الدوائر الإمبريالية ومؤسساتها المالية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم تصريف أزماتها على حساب الطبقات الشعبية والمتوسطة عبر الإجهاز على صندوق المقاصة وتحرير أسعار المحروقات وخوصصة قطاع الصحة، التعليم والمرافق الاجتماعية ... فتتدهور الوضعية الاجتماعية للنساء وتزداد سوءا وتؤثر بذلك سلبا وبشكل مباشر على العلاقات الأسرية خصوصا في ظل تواطؤ النظام الاجتماعي الباطرياركي والنظام الاقتصادي العالمي، ووجود نظام مخزني تتحكم فيه مافيات تستفيد من ثروات وخيرات البلاد عبر الريع، والنهب ...وحكومة صورية تعمل على تنفيذ برامج وسياسات عمومية تخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة عبر وضع قوانين رجعية تحافظ على ديمومة وبقاء نظام الاستبداد كأول المستفيدين سياسيا منها خصوصا وأن ما يتم تداوله من بنود لا يشكل خطرا على الطابع الفردي للحكم ولا يقوض ركائزه، وبالتالي فالحديث عن تعديلات منصفة في مدونة الأسرة في ظل هذه الشروط يعد ضربا من الوهم ليس إلا.

إن مراجعة مدونة الأسرة ، تستدعي تغييرا جذريا بما يضمن المساواة الفعلية بين الجنسين داخل الاسرة وهو ما نناضل من أجله في إطار مطلب قانون أسري مدني ديمقراطي وعلماني ينص في بنائه كمنطلق أولا على دستور ديمقراطي يجسد إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر كل السلط ، يضمن فصلا حقيقيا للسلط، ويساوي فعلا بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات وعلى جميع المستويات المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، دون قيد أو شرط، ويضمن الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم، ويضمن فصل الدين عن الدولة وينص على حرية المعتقد والفكر. من هذا المنطلق يضع القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي من ضمن أولوياته المطالب التالية:

• رفع التحفظات والإعلانات التفسيرية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة على كل المواثيق التي توفر الحماية لها؛

• إعمال مبدأ سمو الاتفاقيات على التشريع المغربي دون شروط تكبله؛

• مراجعة القانون التنظيمي الخاص بهيئة المناصفة ومناهضة التمييز بما يجعل منها هيئة مستقلة وذات صلاحية فعلية؛

• سن قانون أسري، ديمقراطي، علماني يجسد المساواة التامة بين الجنسين ويؤكد على ما يلي:

• الاختيار الحر للزوج دون قيد أو شرط؛

• منع تعدد الزوجات؛

• ضمان المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة؛

• الحق في الطلاق المباشر برغبة من أحد الطرفين مع إحداث تعويض للطرف المتضرر ومراعاة مصلحة الأطفال في ذلك؛

• منع طلاق الخلع والطلاق الرجعي؛

• المساواة بين الأب والام في حق الولاية الشرعية

• رفع التمييز في الحقوق بين الأطفال الطبيعيين سواء من داخل مؤسسة الزواج أو من خارجها؛

• المساواة بين الأب والأم في النيابة القانونية عن الأبناء؛

• حظر وتجريم تزويج الطفلات بتحديد سن الزواج في 18 سنة؛

• اقتسام الممتلكات المتراكمة أثناء الزواج عند الطلاق أو عند الوفاة.

• إلغاء جميع القوانين التي تتضمن تمييزا ضد المرأة ومراجعة كل النصوص التي تكرس الحيف والدونية تجاه النساء.

• عدم الإفلات من العقاب في جرائم القتل والعنف والقتل التي تتعرض لها النساء في مختلف الفضاءات وداخل الأسرة.

## الجزء الثاني: آليات النضال وشعاره « من أجل جبهة نسائية مكافحة ضد الرأسمالية والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد ضد النساء ».

إن السعي وراء تحقيق مهام التحرر الوطني، والبناء الديمقراطي وبناء المجتمع الاشتراكي في أفق الشيوعية، يمر عبر مراحل تشارك في صنعها كل الفئات الشعبية التي لها مصلحة في التغيير، وهذا يتطلب منا كقطاع نسائي للحزب الانخراط أولا في بناء حزب الطبقة العاملة المعبر السياسي عن مصالح العمال والعاملات وعموم الكادحين/ات.

كما أن المشاركة في بناء جبهة نسائية مكافحة، تقدمية تلتحم بنضالات النساء العاملات والكادحات، تشارك في تقويض دعائم المخزن مع مختلف الطبقات المتضررة من آثار تطبيق السياسات النيوليبرالية على وضعهن القانوني والاجتماعي باختلاف مرجعياتهن السياسية، والمطالبات بانتزاع مكتسبات لهن.

ورغم صعوبة تذليل العراقيل المتعددة ، والإغراءات التي تقدمها بعض المنظمات الدولية والنظام المخزني، من تمويلات لجمعيات النسائية والتي تشكل عرقلة أمام بناء جبهة نسائية مكافحة، فإن القطاع النسائي للحزب يتحمل المسؤولية الجسيمة لفرض سن قانون أسري عصري، ديمقراطي وعلماني، وبلورة مطالب نسائية ديمقراطية والنضال المشترك من أجل انتزاعها، مبنية أساسا على استحضار مفهوم دقيق وشامل للمساواة الفعلية بين الجنسين في جميع الحقوق المدنية السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، تربط النضال في مجال تغيير ما كمدونة الأسرة بالنضال السياسي العام ، تستحضر عدوها الطبقي الرافض لتلبية أي مطلب وحليفه النظام الذكوري المستفيد من قهر واضطهاد النساء .

مما يستدعي، في إطار جبهة نسائية مكافحة، ومن أجل فرض مدونة مدنية علمانية تقدمية، توجيه الترافع نحو:

أ – النظام السياسي المغربي لدفعه إلى:

– المصادقة على الاتفاقيات ورفع التحفظات على بعضها (كاتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة» والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛

– الانضمام الى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحته (اتفاقية اسطانبول)؛

– الانضمام الى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في أماكن العمل؛

ب – القطاعات النسائية للأحزاب الديمقراطية والإطارات النقابية والحقوقية والنسائية الديمقراطية؛

– من أجل جعل المطالب الديمقراطية للنساء والمطالب الشغلية ضمن أولويات اشتغالهن والنضال من أجل تحقيقها، إلى جانب المطالب المدنية والسياسية؛

– تغيير قوانين المسطرة الجنائية، والمدنية، والمساعدة القضائية بما يكفل حق النساء اللواتي يوجدن في وضعية هشة للحصول على المساعدة القضائية والقانونية.

– تكفل الدولة بتمويل ضحايا العنف والعنف المنزلي، عبر إحداث صندوق التعويض في حالة عدم قدرة الجاني على أداء التعويضات.

إن تحقيق مدونة عصرية ديمقراطية علمانية يشترط بالأساس عدم استغلال الدين في القضايا النسائية ووقف الحجر عليها وجعلها شأنا مجتمعيا.

**هوامش:**

نص خطاب الملك في 30 غشت « بصفتي أمير المؤمنين فإنني لن أحل ما حرم الله، ولن أحرم ما أحل الله، لاسيما في المسائل التي تؤطرها نصوص قرآنية قطعية

المتمثلة في الدين الإسلامي، الملكية، والصحراء

# مصطفى حجازيّ الغائب / الحاضر

**أبو مها و نزار**

من من الطلبة لا يذكر وقع الدكتور مصطفى حجازيّ، لاسيما حين كانت الكليات فضاءات حاضنة الفكر التقدميّ بمختلف أطيافه، بل إن مؤلفاته قد أضحت نسغا يغذي حلقات النقاش، ويلهب نار المداخلات، وبخاصة مؤلفه: «سيكولوجية الإنسان المقهور..»، الذي قارب فيه تمظهرات التخلف الاجتماعيّ، فعقد من ثمة قران السيكولوجيا والسوسيولوجيا قرانا كاثوليكيا بحيث لا انفكاك ولا انفصام.. وعندي أنه كان «مهووسا» بالقضايا المجتمعية المصيرية، فلا يكاد يفوته حتى ما تقذى به العين، وهي عين ظلت مجهرية، طوال إبداعاته.. وشغف مؤلفه المذكور بمؤلف آخر، عميق نافذ، سرعان ما نفدت نسخه، هو «الإنسان المهدور»، وقل القول نفسه بالنسبة إلى مؤلفاته الأخرى.

والواقع، بلا أدنى مواربة، أن المفكرين، الذين هم من طينة مصطفى حجازيّ، لا يموتون، إذ أراهم ممتدين، أفاقين، جوابين، خفاقين، قد يغدون كالماء والهواء.. لذلك أحجى أن تتعدد قراءات منتج هؤلاء، قراءات متعددة، منهجية وناقدة، ديدنها التفسير والتغيير، في انتظار أن تستعيد الكليات بريقها النضاليّ، وإلا فإن الوعي الشقيّ سيواصل ضرب أطنابه.

اكتوبر2024.

# اليأس جالس على مصطبة

**(جاك بريفير)**

في حديقة على مصطبة
هناك رجل يناديك وأنت تمر
بنظارة وبدلة رمادية بالية
جالسا يدخن سيجارا صغيرا
ويناديك وأنت تمر
أو يكتفي بالإشارة إليك
لا يجب النظر إليه
لا يجب الإصغاء إليه
يجب أن تمر
كأنك لم تره
كأنك لم تسمعه
يجب أن تمر وتسرع الخطى
إذا نظرت إليه
إذا أصغيت إليه
سيشير إليك ولا أحد
يستطيع صرفك عن الجلوس جنبه
حينها سينظر إليك ويبتسم
وستعاني بقسوة
ويواصل الرجل الابتسام
وتبتسم نفس الابتسامة
بكل دقة
وكلما ابتسمت أكثر عانيت أكثر
بلا رحمة
كلما عانيت أكثر ابتسمت أكثر
بلا رجعة
وتظل هنا
ثابتا في جلستك
مبتسما على المصطبة
أطفال يمرحون قربك
ويمر المارة
بلا خشية
طيور تحلق
تغادر شجرة
وتلتحق بأخرى
وتظل هنا
على المصطبة
وتعلم تعلم
أنك لن تستطيع أبدا أن تمرح
مثل هؤلاء الأطفال
وتعلم أنك لن تستطيع أبدا أن تمر
بلا خشية
مثل هؤلاء المارة
ولن تستطيع أبدا أن تحلق
من شجرة إلى أخرى
مثل هذه الطيور

**ترجمة جمال الدين العمارتي**

# وداعا أيها الإخفاق، مرحى أيها الاختراق..!

ممتع، مشرق أن الظاهرة الإنسانية مركبة، بل عذب، مطرب أن يكون التوق إلى «الكمال»، ضربا من المحال، لأن هذا يعدد مناحي الكشف، و يسوّغ دروب الاستقصاء وضروبه، بحثا عمّا قد يختزل الهوة بين الإنسان و طموحه إلى الارتقاء «الكليّ»، الجامع، المانع، الشافي ، الكافي.. لكن المفارقة العجيبة، في المجتمعات غير الديمقراطية أنه كلما تواترت الطموحات، تواترت العوائق، وتناسلت العراقيل و العقبات، حتى باتت تلك المجتمعات لا تنتج/لا تعيد إنتاج سوى الإحباطات بمختلف أطيافها. والواقع أن الإنسان تأرجح/ يتأرجح بين ثنائيات ضدية، منها: ثنائية جوهر/عرض، ثنائية إقدام/إحجام، ثنائية نجاح/إخفاق.. ولما كان الأمْر كذلك، فهل من سبيل يقيه شرنقة الأزمات، ويحلق به بعيدا نحو جذوة نار بروموسيوس؟، و وفق أية استراتيجية يستطيع تحويل الإخفاق بقواصمه (الصاد قبل الميم) إلى عواصم، و من ثمة نعتبره (الإخفاق) «صدمة معالجة» تحرك الماء الآسن ؟.

. الإخفاق و الفشل وَ التعثر:

لا مندوحة ، عزيزي القارئ، عن تمييز الإخفاق و الفشل و التعثر من الوجهة الدلالية، لأن المعنى-يقول Roland Barthes -لا يتأتى إلا ضمن الفروقات..أخفق طالب حاجة ما ، إذا لم يقضها، و أصل الحقل الذي يتحرك فيه الإخفاق هو الغنائم التي يغنمها الغُزاة، يقول عنترة:

فَيخفق مرة و يصيد أخرى
ويفجع ذا الضغائن بالأريب

بينما التعثر هو الزلل، و تعثر إذا كبا، سقط، تعرقل.. وتعثر لسانُه: تلعثم، الحظ العاثر:السيئ، السالب، و منه قولهم «جابر العثرات».. أما الفشل فهو الضعف، الجبن، التراخي، وقد يدل على التخاذل و التقاعس، و أفشال جمع فشِل.

. في بعض مولدات الإخفاق:

إن الاستناد إلى حميمية علاقة العلة بالمعلول يقتضي تحديد عوامل ثنائية هي بإيجاز شديد:+العوامل الخارجية(البرانية)، تختزلها ثنائية حضور/غياب الضدية:

- حضور الأنظمة الكليانية ، التي الاستبداد لاتها و عزّاها، فلا تتنفس غير القمع و القهر ومشتقاتهما، حاضنة ما لا عين رأت، و لا أذن سمعت من المحظورات المتكاثرة كما الجراثيم ..
- غياب الحرية (أساس الإبداع) و/أو خنقها و وأدها، و هو ما يقود إلى الإجهاز على حقوق الإنسان ذات الشمولية و الكونية..
- حضور إعادة إنتاج الهياكل التي عفت ديارها الخلقة، المتعفنة..
- غياب الحفز والتوثيب ابتغاء إحباط الاختلاف، وتأبيد الائتلاف..
- حضور التوجس و الرهاب(الفوبيا)، بدل الانفتاح على المجازفة بعيدا عن التهور...
- غياب الثقافة الهادفة لصالح «ثقافة» التفاهة والابتذال..

· العوامل الداخلية (الجوانية):

- ضمور الدافعية، لاسيما بعد الاتجار في التيئيس ..
- التسرّع العفويّ، و توارِي النقد الذاتيّ..
- العزوف عن إعادة الكرّة إن لم تتحقق الدريئة La cible الأولى..
- شحوب الكفاية المنهجية و تقادم آليات المقاربات المعتمدة..
- المزاجية و الافتقار إلى العقلنة..
- تعطل المخيلة و الانسحاب من حلبة الصراع !، والصراع أصل التطوُّر/ التطوير..

· كيف نتجاوز الإخفاق؟:

- واضح أن من مداميك عودة الروح إلى الإنسان النضال المستميت، المشفوع بتفعيل خصيصتين لا غنى عنهما: الفاعلية والتفاؤلية ، حتى يتصالح مع إبداعيته، و يحبط من ثمة الإحباط بعد قراءة الواقع، هذه القراءة التي قد تمسي قراءات متعددة المداخل، بسوانحها و بوارحها، لا تذر شاردة ولا واردة.. بل لا يغمض لها جفن إن عجزت عن تقويم تجارب الشعوب، إذ هي من مرجعيات الباحث المتبصر، اليقظ «مثل حمار الوحش»، فلا يهن عظمه، ولا يسترضي أو يستكين، هذا حزمه، وذاك عزمه. وعندي أن إيقاظ «الرغبة» مطلب أساس في أيّ نشاط/ تنشيط إبداعيّ (الإنسان حيوان راغب)، يقول Napoleon-Hill:«ما من شيء نخلقه، أو نظفر به، إلا و يرتد إلى الرغبة، في ورشة الخيال، حيث تبنى الخطط، و تنظّمُ وتبدأ الرغبة رحلتها من المجرد إلى الملموس»(comment surmonter l'échec et atteindre le succès.2003.w.w.w)، بالإضافة إلى حضور المعنى/استحضاره في استراتيجيات الفعل، ليتيسر تحويل الموجود بالقوة ، إلى موجود بالفعل، و درء عناصر التفاهة ممّا يُبعد أيضا أنصاف الحلول، و يعزز وضع الذات تحت مجهر التتبع و المراقبة.والظاهر أن من أوجب الواجبات التخلص من القبليات(الفكر الجاهز)، و الانفتاح المرن، والإقدام الواعي بدل الإحجام غير المسوّغ.. ولعمرك ، كم يكون ممتعا مؤنسا لو أن الإنسان يُحيّن مبدأ الإبستمولوجيا البنائية:((إن المعرفة لا تعطى ، و إنما تبنى))، ولا جرم أن البناء تراكميّ ، نقديّ، فضاءاته ولود، بالإبداع تجود.. ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن تحويل الإخفاق إلى اختراق مرتهن بالدراية (الكفاية المنهجية)، أكثر من ارتهانه بالرواية. ومن عوامله المساعدة ses actants adjuvants اغترافه من بحر الكفاية الثقافية، الطامي، وإيمانه بالإنصات البيداغوجيّ، أسّ الكفاية التواصلية و أساسها.. الفتح رديف الكدح، والشرف الرفيع، غيرُ الذل الوضيع، ولذلك فإن الأول يشترط التضحية المقدسة، في المجتمعات المدنسة، نحو ما قال أبو الطيب:

لا يسلم الشرفُ الرفيعُ من الأذى
حتى يُراق على جوانبه الدمُ

شتنبر 2024.

### احمد ايت بناصر :

# البرلمان الحالي هو بمثابة مسرحية لذر الرماد في الأعين وموجهة للخارج يمارس عبرها نوع من الديماغوجية

تقديم

أكدت التجربة الملموسة للمجلسين التشريعيين والجماعات الترابية والمجالس الإقليمية وما يرشح عنها من استشراء للفساد، وخدمة المصالح الشخصية وخدمة الدوائر المخزنية وبعيدا كل البعد عن خدمة الشعب ومصالحه،
ضيف العدد هو الرفيق احمد ايت بناصر مناضل حزب النهج الديمقراطي وعضو هيأة المحامين بالدار البيضاء مدافع على المعتقلين السياسيين في جميع المحاكمات السياسية التي أقيمت ضد المناضلين والمناضلات.

■ يخص دستور 2011 في الفصل 70البرلمان بممارستا لسلطة التشريعية بالتصويت على القوانين، ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية. هل يعني ذلك ان السلطة التشريعية خرجت من جبة المخزن على المستوى القانوني الدستوري؟

● **إن الفصل الأول من الدستور، وغيره، يتحدث عن صلاحيات البرلمان المحددة في ثلاثة نقاط أساسية. التصويت على مشاريع القوانين المقدمة له بالإضافة إلى مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية...**

**لكن بالرجوع إلى طبيعة السلطة التشريعية المتكونة من البرلمان والغرفة الثانية، لا بد من إثارة الإشكالات التالية لمعرفة مرتكزاتها ونشأتها وكيف ستكون قوتها في التقيد بصلاحياتها المحددة طبقا للدستور (دستور 2011).**

فالبرلمان كغرفة أولى وأساسية – وما ينسحب عليها ينسحب على الغرفة الثانية – يرتكز على لوائح انتخابية غير سليمة بفعل عدم تجديدها وضبطها من طرف هيئة مستقلة ونزيهة وشفافة وتحظى بالمصداقية المطلوبة. ونجد أن وزارة الداخلية باعتبارها وزارة الوزارات هي المشرفة على هذه العملية، وبالتالي تكون النتيجة الحتمية هي توفير الشروط للتلاعب بهذه اللوائح وتحديد المسار المرسوم لها مسبقا تبعا لطبيعة النظام المخزني الهادفة إلى الاستحواذ على كل المخرجات مسبقا.

وهذه الغرفة التشريعية – البرلمان – تعتمد على تقطيع انتخابي يتماشى وتصور المخزن ويخدم النتائج التي يهدف إليها. وأن المقاييس الجغرافية أو السكانية التي لا بد أن تكون وفق القواعد العامة في القانون الدستوري المقارن. وما دام التقطيع الانتخابي هو صنيعة مخزنية يراعى فيها الخارطة السياسية بالمغرب بالإضافة إلى توجهه القاطع في التحكم في النتيجة التي تخدم مصالحه.

وبما أن الحملات الانتخابية تكون في اتجاهها العام مطبوعة بالوعود الكاذبة وشراء الضمائر واستعمال المال، في ظل غياب ضوابط ومراقبة فعلية لهذه الحملات وكيفية ممارستها ومراقبتها ومعاقبة الذين يخلون بها، فإن النتيجة ستكون محسومة وخاضعة لخطة المخزن فيما يخص خارطة غرفة البرلمان السياسية.هذا ناهيك عن التلاعب في العملية الانتخابية غير الخاضعة للمراقبة تبعا لضوابط ديمقراطية وشفافة حقيقية والتحكم في النتائج مسبقا...

وبناء على ما سلف فان أية غرفة ناتجة عن المسار الوارد أعلاه، تكون بالضرورة غرفة فاقدة للمصداقية وطبيعة وخاضعة، فاقدة للكفاءة والشجاعة للنهوض بما يفترض القيام به من التزامات تشريعية.

■ يعتبر البعض أن البرلمان المغربي بغرفتيه لا يعدو كونه غرفة تسجيل للقوانين أكثر منها مؤسسة تشريعية كما ورد في الدستور، هل توافقون هذا الرأي؟ وكيف تفسرون موقفكم؟

● **بالفعل، فبالرجوع إلى المنتوج التشريعي لغرفتي البرلمان وخاصة غرفة مجلس النواب،**

**في الانتخابات التشريعية والترابية، انقسم اليسار المناضل على نفسه، بين يسار ممانع يقاطع الانتخابات لعدم توفر الشروط الأساسية للمشاركة وبين يسار ينادي بالمشاركة و»الفعل من الداخل». وان الموقفين المختلفين بين بعضهما يرجع للقراءة السياسية للوضع بالمغرب ومقتضيات الصراع الطبقي ببلادنا كذلك. مع الإشارة إلى القوى السياسية الاسلاموية هي نفسها تنقسم على نفسها.بين من يشارك في الانتخابات بشروط او بدون شروط، وبين من يقاطع الانتخابات لعدم توفر شروط المشاركة.**

لا يعدو أن يكون مرحلة سهلة لوضع التأشيرة على القوانين. وذلك لكون فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه.

وكما قلت سابقا انه في غياب هيئة وطنية مستقلة وديمقراطية ونزيهة تشرف على العملية الانتخابية للبرلمان بغرفتيه في كل المراحل وفي ظل عملية انتخابية مغشوشة من اولها الى نهايتها. وفي ظل انتشار الفساد واستعمال المال الحرام في جميع المراحل وللإشراف الكامل لوزارة الداخلية ذات الصيت القديم والباع الطويل في التزوير والفبركة،من المستحيل إنتاج برلمان حقيقي يتقيد بمهامه الدستورية ويمثل الشعب تمثيلا حقيقيا.

ولتأكيد ما سبق، فإن البرلمان الحالي، جل أعضائه وصلوا بالفساد وبالطرق الغير السليمة. وان العشرات من أعضاء البرلمان هم محكوم عليهم جنائيا أو متابعون أمام القضاء أو تحيط بهم شبهات كما هو الشأن بالنسبة لرئيس البرلمان نفسه، وهذا متداول بالجرائد المكتوبة أو المسموعة وعلى منصات التواصل الاجتماعي، ودون تحريك ساكن. إنه مأسسة الفساد والإفساد وفتح الطريق أمام اللوبيات وعصابات الإجرام للتمكن أكثر برقاب الشعب وثرواته بجميع أنواعها.

ولتأكيد ما سبق أيضا، فانه بالرجوع للسنة التشريعية الماضية، فان القوانين التي عرضت على مجلس النواب (مثلا قانون المسطرة المدنية) يلاحظ أن النقاش والمداخلات في قبة البرلمان تكون تافهة وعبارة عن تصفية حسابات بين اللوبيات وبعيدا عن خدمة قضايا الشعب المغربي. وهذا يشمل الموالاة والمعارضة على السواء إلا من رحم ربك من استثناءات نادرة، وناهيك عن الأمية السياسية والأمية في الإحاطة بقضايا الشعب.

وبكلمة، فان البرلمان الحالي هو بمثابة مسرحية لذر الرماد في الأعين وموجهة للخارج يمارس عبرها نوع من الديماغوجية على من هو في الداخل وتخدم مصالح عصابات إجرامية مستحوذة على البلاد والعباد مأسسة للفساد والإفساد وتدمير طموحات الجماهير وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل والكرامة..

■ يطرح في الساحة السياسية لليسار المناضل موقفين متعارضين من المشاركة في المؤسسات مثل البرلمان والجماعات الترابية، ما قراءتكم للمشاركة السياسية لليسار المناضل في البرلمان على ضوء تجارب سابقة وراهنة لهذه المشاركة؟

● **ما أن يتم الإعلان رسميا على تاريخ الانتخابات التشريعية والمحلية، حتى يدب نقاش واسع بين صفوف اليسار المناضل بمختلف تشكيلاته ومكوناته.**

**وانه في الانتخابات التشريعية والترابية، انقسم اليسار المناضل على نفسه، بين يسار ممانع يقاطع الانتخابات لعدم توفر الشروط الأساسية للمشاركة وبين يسار ينادي بالمشاركة و»الفعل من الداخل». وان الموقفين المختلفين بين بعضهما يرجع للقراءة السياسية للوضع بالمغرب ومقتضيات الصراع الطبقي ببلادنا كذلك. مع الإشارة إلى القوى السياسية الاسلاموية هي نفسها تنقسم على نفسها.بين من يشارك في الانتخابات بشروط او بدون شروط، وبين من يقاطع الانتخابات لعدم توفر شروط المشاركة.**

**فالحزب الاشتراكي الموحد وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي اختارا خوض الانتخابات التشريعية والترابية الأخيرة قابلين بشروطها. وهذا ما يعطي مصداقية لهذه الانتخابات ويكرس الحكم الفردي وبعيدا حتى على الملكية البرلمانية التي يناديان بها وعن النضال الفعلي من اجلها.**

**أما حزب النهج الديمقراطي العمالي ومعه طيف من المجموعات السياسية فقد اختار مقاطعة هذه الانتخابات بنوعيها. ستكون فاسدة من الأساس شكلا ومضمونا، ولم يتأخر حزب النهج الديمقراطي العمالي عن تنظيم حملات وسط الأحياء الشعبية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي من اجل الدعوة للمقاطعة.**

**ويبقى موقف مقاطعة الانتخابات البرلمانية والترابية وجيها للاعتبارات التي تم التطرق لها، وأكدت التجربة الملموسة للمجلسين التشريعيين والجماعات الترابية والمجالس الإقليمية وما يرشح عنها من استشراء للفساد، وخدمة المصالح الشخصية وخدمة الدوائر المخزنية وبعيدا كل البعد عن خدمة الشعب ومصالحه، بل والمزيد من تدمير مقدرات البلاد ورهنها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعميق التبعية للامبريالية والصهيونية وفقدان البلد لسيادته بموازاة عدم التقدم بأمل حقيقي فيما يخص التنمية والشغل والتعليم والصحة...**

08/10/2024

# تونس ما بعد 6 أكتوبر أو الطريق السريعة نحو مزيد الاستبداد

انتهت مهزلة 6 أكتوبر الإنتخابية كما أرادها الحاكم بأمره، تمّت البيعة وحصل الرئيس على الرقم الذي يريد، حصل على النسبة "التسعينيّة" التي يتربّع من خلالها حاكما عربيا أصيلا يضاهي في نسبة الولاء السيسي العسكري وتبّون واجهة العسكر في حكم الجزائر. انتهت المهزلة كما أرادها أنصار الحكم الفردي وبرمج لها سعيّد منذ انقلاب 25 جويلية 2021 وأراد من خلالها تتويج مسار كامل بدأ بتجميد المؤسسات والقوانين والدستور وتعويضها بمؤسسات معيّنة وطيّعة وبتشريعات كتبها بنفسه لنفسه بدءًا بالدستور وانتهاء بالمراسيم والأوامر التي لازال يصدرها، فبعد تعيين كمبارس "الوظيفة التشريعية" بغرفتيها، والتي لم يفهم أيّ تونسي/ة علاقتهما ببعضهما ولا مهامهما، وبعد إعادة تشكيل "الوظيفة التنفيذية" في مختلف مستوياتها والتي عادت كما كانت زمن الدكتاتورية الدستورية، مجرّد موظفين عند رئيس الدولة لا غير، مرّ النظام إلى "تجديد الشرعية" الخاصة بالرئيس والتي من أجل تثبيتها ارتُكبت كل الجرائم القانونية التي ذكّرت النّاس بأساليب الحكم في ستينات وسبعينات القرن المنصرم. وفي المسار الانتخابي فإن سعيّد عيّن نفسه واختار منافسيه، وفرض منطقا غير مسبوق في إدارة الانتخابات حتى في أعتى الدكتاتوريات، فسعيّد لم يقم بحملة ولم يتوجّه للشعب بكلمة دعائية، ولم يحضر اجتماعا ولا مهرجانا انتخابيا واحدا، لقد اكتفى بتسيير الدولة وكأنّ الانتخابات تجري في بلد بعيد جدا عن تونس. أمّا منافسيه فبعد استبعاد أغلب المتقدمين للترشح، بمن فيهم من حكمت المحكمة الإدارية لصالح مشاركتهم، فقد زجّ بالأوّل (الزمال) في السجن لتصدر ضدّه أحكام ثقيلة سالبة للحرية وتُرتكب في حقه "مجازر قانونية" لم تحدث حتى زمن بن علي وبورقيبة، والثاني (المغزاوي) تم التضييق عليه وفرض عليه "مجاراة" المنظومة التي حاول التمايز معها خطابيا بعد أن كان من أكبر مسانديها. لقد تمت المهزلة في ظل صمت انتخابي مطبق حكم على الحدث بأن يكون اللاحدث، وفرض الحاكم بأمره صمت المقابر ممّا أقنع قطاعا واسعا بأن ما يجري هو بيعة معلومة النتائج مسبقا. وفيما اتجه جزء من الديمقراطيين إلى الترويج لفكرة إمكانية هزم الدكتاتورية عبر الصندوق، فإن موقف عديد القوى التقدمية والديمقراطية كان الدعوة إلى مقاطعة المهزلة وعدم التورّط في مساندة الاستبداد والعمل على تقليص مساحة مسانديه والقابلين بمنظومته ما أمكن، وقد أثبتت التّجربة الملموسة مرة أخرى قصور المقاربة التي انقادت بالوهم في التعاطي مع الدكتاتورية، فمن وصل إلى الكرسي بالانقلاب لا يمكن أن ينزاح عنه بالانتخاب، وسعيد قام بكل شيء من أجل تأبيد بقائه، فهو لم يتردّد لحظة في تغيير القانون الانتخابي أسبوعا قبل موعد التصويت لاستبعاد المحكمة الإدارية من النظر في الطعون، بما شكّل ضربة قاسمة للوهم الذي تشبّث به بعض الديمقراطيين. علما وأن الضّربة القاسمة لوهم دعاة المشاركة والتغيير عبر الصندوق كانت من خلال الاستنكاف عن تقديم طعون من طرف المرشحين الذيْن دعا البعض للتصويت لهما، فرغم حجم التجاوزات والفظاعات المرتكبة فإنهما، أي الزمال والمغزاوي، خيّرا الصمت، بما يعني اعترافا بالنتائج وتأكيدا لشرعيتها.

إن ما انتهت إليه الصورة مساء يوم 6 أكتوبر، هي صورة وملامح دكتاتورية لا غير، فرغم ضعف نسبة الإقبال التي يشكّك العديد في صدقيّتها، فإن الإصرار على الرقم التسعيني هو تأكيد لحقيقة ما يجري في بلادنا من تصاعد السرعة نحو الاستبداد بمختلف شروطه، فالمحاكمات والاعتقالات تتواصل بما في ذلك على خلفيّة مساندة فلسطين، وتخويف النشطاء وإغراق الشعب في مصاعب المعيشة، والاتجاه نحو التّأطير الأمني والقضائي للمجتمع يتّسع تحت سياط خطاب شعبوي ترهيبي لا هدف له اليوم إلا فرض الاعتراف بشرعية مهزوزة ومختلّة. شرعية تجد صعوبات جمّة لدى أغلبية التونسيين الذين لم يتوجّهوا للتّصويت، وشرعية أصبحت يشار إليها بـ"البنان" في الصحافة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان والشفافية الانتخابية ذات المصداقية، شرعية أوّل من هنّأ بها هم فاقدو الشرعية مثل بن زايد والسيسي والمثني ودبيبة وتبّون.

إن تونس تدخل اليوم طورا جديدا من الأزمة العميقة والشاملة التي يضاف إليها أزمة الشرعية بفعل مسار كامل من الانتهاكات والتلاعب على شاكلة ما فعله بن علي بعد انقلابه على بورقيبة. إن الطعن في شرعية الانتخابات ونتائجها يتأطّر ضمن طعن في مجمل المسار الذي قاده سعيد. وهذا الطعن لا يعني بأيّ وجه من الوجوه الدعوة إلى العودة إلى ما قبل الانقلاب، على العكس من ذلك فإن منظومة ما قبل 25 جويلية بعجزها وفشلها وخياراتها اللاوطنية واللاشعبية هي التي خلقت الشروط كاملة للمنظومة الحالية.

إنّ الخيار الأقصر أمام شعبنا للخروج من أزمة الشرعية والمشروعية هو استعادة النضال الواعي والمنظّم على خلفية مطالب الثورة وشعاراتها وأهدافها والتي لا تحقيق لها إلا بحكم شعبي ديمقراطي وطني يقطع نهائيا مع خيارات التبعية والتفقير والاستبداد والتي مثّلها في بلادنا ولا يزال ثالوث الدساترة والخوانجية والشعبوية كتعبيرات عن الطبقات والفئات الاجتماعية الأكثر رجعيّة وصلفا وجشعا.

**افتتاحية جريدة « صوت الشعب»**
**حزب العمال التونسي**

## حدث الأسبوع

# تازة وغزة ..!
# فصل المقال في ما بين الجغرافية والتاريخ من اتصال

**عزيز عقاوي**

أكيد أن الحدث البارز وطنيا للأسبوع المنصرم ، هو مسيرة الرباط بتاريخ 9 أكتوبر 2024 ، للتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني ، والتنديد بالغطرسة الصهيونية ،والتواطؤ الامبريالي والرجعي العربي مع الكيان الصهيوني ، مرتكب الإبادة الجماعية ، الأكثر دموية والأكثر بشاعة في تاريخ البشرية ، على اعتبا ر أن هذه الإبادة ، تتم بالنقل المباشر والآني وعلى مرأى ومسمع العالم ، وما يسمى بالمنتظم الدولي ..

المسيرة الوطنية دعت لها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، واستجابت لها قوى أخرى على رأسها النهج الديمقراطي العمالي ، وعموم الجماهير الشعبية التي حجت من كل الربوع للتعبير عن موقفها الانساني ضد العدوان الصهيوني.

فعلاوة على الأعلام الفلسطينية واللبنانية، رفعت خلال المسيرة أعلام المقاومة ورموزها ، من أبوعلي مصطفى ، شهيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الى حسن نصر الله ، شهيد حزب الله والمقاومة اللبنانية ،وصولا الى الشهيد إسماعيل هنية، شهيد حركة حماس والمقاومة الفلسطينية .

كانت المسيرة قوية ، نوعا ،وكما، وغضبا ، عبرت عن الموقف الشعبي المتجذر في وجدان الشعب المغربي الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية ويرفض التطبيع مع الكيان المحتل.

لكن ثمة شيء غير سوي في الأمر، هو أن بعض الكائنات المستلبة، والفاقدة للبوصلة، والتي تعاكس المجرى الطبيعي لتاريخ الشعوب وتحررها، خرجت من كهوفها لتندد بهذه اللوحة الفنية، الإنسانية الجميلة، المتمثلة في مسيرة الرباط، مرددة أسطوانة مشروخة عنوانها « تازة قبل غزة»، أسطوانة انتجت في دهاليز واقبية أجهزة تزوير التاريخ والجغرافية وتحريفهما .

هذه الكائنات ، سلفية ،ليبرالية ، «امازيغية «اشتراكية « حتى ...هي نفسها التي تتهم المناضلين والأحرار بالخيانة والا وطنية عندما تراهم يقودون مسيرات ونضالات للدفاع عن تازة ، وحق تازة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .. !

إن شعار « تازة قبل غزة « هو باطل يراد به باطل ، ظاهره وطنية مفترى عليها ، وجوهره تبرئ صريح من التضامن الأممي بين الشعوب المقاومة للإمبريالية العالمية، وادواتها الصهيونية والرجعيات الاستبدادية العربية والمغاربية العميلة.

إن الأحرار وعموم الجماهير الشعبية في المغرب وفي كل مكان ، لن تنطلي عليهم تكتيكات الأجهزة الاستخبارتية وستظل هذه الجماهير متشبعة بالنضال الاممي ،مناصرة له ضد الإمبريالية العالمية ، عدوة الشعوب في كل مكان الى حين تحقيق النصر الشيوعي ،الخيار الوحيد والمنقذ، الوحيد للإنسانية ومحيطها الطبيعي من جشع وبطش الرأسمال المتوحش ...

انتصار المقاومة ... انتصار لنا .